سؤالات الدكتورا محمد بن أحمد إسماعيل المقدم

إلى الدكتور/ مصطفى حلمي

السؤال الثالث

شخصيات إسلامية معاصرة

الشيخ/ مصطفى صبري

توزيع

دار الخلفاء الراشدين
الإسكندرية - أبو سليمان - ش عمر
أمام مسجد الخلفاء الراشدين
٠١٠٦٧١٤٧٦٨ - ٠١٠٥٠١٣١٥١

دار الفتح الإسلامي
الإسكندرية - مصطفى كامل
بجوار مسجد الفتح الإسلامي
٠١٢٥٨٣٤٥٧٤ - ٠١٩٤٥٥٥١٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الخلفاء الراشدين

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م

رقم الإيداع: ٢٣٤٨٤ / ٢٠٠٩

الإدارة : ٠١٠٥٠١٣١٥١ المبيعات: ٠١٢٠١٥٢٩٠٨

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فقد وجّه لي الأخ الفاضل الدكتور **محمد بن إسماعيل المقدّم** -حفظه الله وبارك في علمه وعطائه- عدّة أسئلة، منها ما يتناول التعريف ببعض علمائنا المعاصرين، أمثال الشيخ/ مصطفى صبري، والشيخ/ رشيد رضا، والشيخ/ سعيد النورسي، والدكتور/ محمد عبد الله دراز وغيرهم ممن أثروا التراث الإسلامي في العصر الحديث، وأبلوا بلاءً حسنًا في شرحه وعرضه والدفاع عنه إزاء حملات التغريب التي صاحبت الاستعمار العسكري الأوروبي بغزوه بلاد المسلمين.

ويتضح للباحث الذي يقرأ مؤلفات أولئك العلماء أن السمات العامة التي تجمعهم هو الثبات على العقائد الإسلامية ورسوخ في القيم الأخلاقيـة، والمحافظة على تصدر عالميّة الإسلام وهدفـه لتحقيق العدل.

كذلك لم تتزعزع ثقتهم بإمكان عودة الأمة الإسلامية إلى الصدارة مرة أخرى لو عُنيت بتطبيق النموذج الذي حققه السلف الصالح، كما لم تفتنهم النظم المعاصرة شرقًا في الاتحاد السوفيتي السابق أو غربًا في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن أزماتها ونقائصها آخذة في الاستفحال، ومن ثمّ فلم تعد تصلح للاقتداء بها، بل تحتاج إلى علاج أزماتها من خارج أنظمتها.

فلكي نقدّر جهود أولئك العلماء والمصلحين حق قدرها؛ فإن المنهج الأمثل هو وضع آرائهم في إطار الجدل السائد في زمانهم حول سلوك طريق النهضة بالأمة الإسلامية بين فريقين: فريقٍ منحازٍ لحضارة الغرب المتسلطة العازية أمثال: طه حسين، ولطفي السيد،

وسعد زغلول، وسلامة موسى[1]، وبين الداعين لإحياء حضارة الإسلام التي خفت ضوؤها بفعل تراخي همم المسلمين ونكوصهم على أعقابهم، وفي مقدمة أولئك الدعاة الشيخ النورسي، والشيخ مصطفى صبري في تركيا.

ونرى أن إنتاجهم العلمي هو أحد روافد الصحوة الإسلامية التي نعيش في ظلالها الآن، وهي تمثل تحقيق ما كانوا يضمرونه في قلوبهم وما سطّروه بأقلامهم.

وتبشّر هذه الصحوة بالانتصار على التيار المقلّد لحضارة الغرب؛ إذ يتضح للمتابع لمتغيرات العصر فشل المحدثين «بشقيهم: الليبرالي والقومي في المواجهة مع الغرب الاستعماري، أو المهيمن، ومع مجتمعاتهم في نفس الوقت، وصعد نجم الأصولية والإسلامية التي كانت حتى ذلك الوقت مقتصرة على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية

(١) وكان أشدهم غلوًّا في هذا المضمار إذ اتخذ موقفًا حادًّا من التراث العربي الإسلامي؛ لدرجة دفعت د/ كمال عبد اللطيف لوصفه بأنه أول مثقف عربي معاصر يعلن ضرورة إحداث قطيعة مطلقة مع الماضي.
(ص:١٣٣) بكتابه «سلامة موسى وإشكالية النهضة» - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩م.

بعيدًا عن العمل المباشر والاهتمام بشئون السياسة اليومية»[1].

ومدخل دراستنا هو استحضار التاريخ؛ لأنه أمر لازم لمعرفة أسباب التغيرات التي حدثت لأمتنا، ولما كانت للحضارة الإسلامية خصائصها الذاتية؛ فقد أخطأ الذين فُتنوا بمنهج الحداثة باستبعاد الحقبة التاريخية القريبة -أي: منذ نحو أقل من قرن من الزمان، ونعني به تاريخ الخلافة العثمانية- وبنوا تفسيراتهم وتحليلاتهم وفق أنماط الحياة الدينية والثقافية لتاريخ الغرب بغير التفات إلى دارسة الواقع المعاش قبل حملات الاستعمار الغربية، وقبل هدم الدولة العثمانية.

وقد كانت امتدادًا متواصلًا للحضارة الإسلامية، وقوامها التراث الإسلامي، «ولهذا كانت طويلة البقاء، شديدة الحساسية، يشعر كل مسلم بأنه مطالب بالدفاع عنها... وهذه هي الوطنية كما يفهمها المسلم: دفاع عن الإسلام، وجهاد في سبيل الله، واستشهاد لإعلاء كلمة الحق»[2].

---

(١) خالد منصور «خلف الستار وجه آخر لأفغانستان» (ص:٥٩) كتاب اليوم العدد رقم ٥٤٩ - نوفمبر ٢٠١٠م.

(٢) الدكتور حسين مؤنس «الشرق الإسلامي في العصر الحديث» (ص:٩) - مكتبة الثقافة الدينية بمصر - صفر ١٣٥٧هـ - إبريل ١٩٣٨م.

ولتقدير الدور الذي أدته الخلافة العثمانية أيضًا علينا متابعة التاريخ الإسلامي في أدواره المتعاقبة؛ فقد حافظ الإسلام على وحدة الأمة مع تغاير حكامّها منذ الخلفاء الراشدين ﷺ وعهد الأمويين والعباسيين والعثمانيين، ولكن «بعد أن ترك العرب واجباتهم كرأس حربة وقيادة للأمة الإسلامية كما أراد لهم الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده... تصدت لحمل الإسلام الشعوب الإسلامية الأخرى التي اعتنقت الإسلام كعقيدة ومبدأ حياة، ومنهم العثمانيون الذين أسسوا دولة مستقرة لها نفوذ وسلطان...

ومثلت العالم الإسلامي كقوة عظمى في العالم استمرت حوالي ستة قرون»[١].

وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية، ومع فشل الحداثة التي فرضها الاستعمار على الأمة؛ أصبح من المنطقي استئناف حياتنا بنفس

---

(١) د/ حجابي منير طاهر الشواف «تهافت الدراسات المعاصرة في الدولة والمجتمع» (ص:٧٤) - دار الشواف - الرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

خصائصها ومميزاتها التي عاشت في ظلها الأجيال تلو الأجيال من عصر النبي ﷺ، وقوامها:

١ - إفراد الله وحده بالعبادة وفق عقيدة التوحيد.

٢ - تطبيق شريعته لإقامة العدل.

٣- قيام الأمة بدورها المنوط بها نحو العالم طبقًا لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وكانت كالسلاسل المترابطة حلقاتها، واحدة تلو الأخرى إلى أن قامت الحروب الصليبية المعاصرة فقطعتها.

يقول الدكتور إحسان حقي: «لقد ظلمنا العثمانيين إذ سميناهم مستعمرين ونحن منهم، وظلمناهم إذ قلنا إنهم مخربون ونحن منهم، وظلمناهم إذ قلنا أنهم أساءوا إلى البلاد ونحن منهم، وظلمنا عبد الحميد وسلقناه بألسنة حداد وألصقنا به ما هو براء منه، جريًا وراء دعايات مغرضة، وهو من أفضل ملوك بني عثمان، ولكن ذنبه

الوحيد أنه جاء متأخرًا في الزمن، ولو جاء قبل قرن من زمنه لأصلح كثيرًا من الأمور»[1].

لذلك سنبدأ بدراسة موقف الشيخ **«مصطفى صبري»** من الخلافة العثمانية كمدخل لدراسة القضايا التي أثارت الجدل وكانت مثار اهتمام علماء الأمة الإسلامية في العصر الحديث.

ويحتوي الكتاب على ستة فصول:

الفصل الأول: ويتضمن ثلاثة مباحث:

١- الشيخ مصطفى صبري... حياته وعصره.

٢- آراؤه السياسية.

٣- لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة.

الفصل الثاني: الشيخ مصطفى صبري سابق عصره.

الفصل الثالث: الخلافة الإسلامية ليست استعمارًا.

---

(١) د/ جمال بعد الهادي - د/ وفاء رفعت جمعة - علي لبن «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ: الدولة العثمانية» (٢/ ٥٦) - دار الوفاء بالمنصورة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

الفصل الرابع: الجريمة الكبرى للحملة الفرنسية على مصر «اقتحام الأزهر بالخيل وامتهان المصاحف».

الفصل الخامس: السلطان عبد الحميد المفترى عليه والطاغية أتاتورك اللاديني.... دراسة مقارنة.

الفصل السادس: فشل التجربة الكمالية في تركيا وبزوغ شمس الصحوة الإسلامية.

وأسأل الله أن ينفع به المسلمين، وأن يتقبله مني؛ إنه جواد كريم.

وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصطفى بن محمد حلمي

الإسكندرية في ٢٨ المحرم ١٤٣٢هـ

٢ يناير ٢٠١١م.

الفصل الأول

ويحتوي على ثلاثـة مباحث:

الأول : الشيخ مصطفى صبري: حياته وعصره.

الثـاني: آراؤه السياسيـة.

الثالث: لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة.

المبحث الأول: حياته وعصره

أخذ العلم أولًا في بلده «توقاد» ثم استأذن أباه في السفر إلى «قيصرية» لتلقي العلم، وكانت مشهورة بعلمائها بين مدن الأناضول، وسافر بعدها إلى «الأستانة»، وذلك كله لتحقيق رغبة أبيه الشديدة في أن يصبح علمًا من علماء الدين.

ثم عُين في سن الثانية والعشرين مدرسًا بجامع السلطان محمد الفاتح -وكان في عهد الدولة العثمانية كالأزهر بالقاهرة- ولكن أباه لم يرض على هذا التعيين إذ كان بوده استكمال تعليمه، فقال لبعض أصدقائه: «استأذنني لطلب العلم في الآستانة بعد القيصرية، فما لبث أن حصل على شهادة العالمية وتربع على كرسي التدريس، وكان الواجب عندي أن يستمر في التعليم حتى يبلغ الثلاثين على الأقل»[1].

وبلهجة المعتذر يخاطب أباه في مقدمة الكتاب، فيعدد الأسباب المعوقة لآمال أبيه فيه؛ حيث تولى وظيفة التدريس بمرتب الحكومة،

---

(١) مقدمة كتاب «موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين» ط. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

ثم منصب المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية، ولكنه يختتم ذلك بذكر مجالات نشاطه وعمله وجهاده ليعوض أباه عما سلف ويكتسب رضاه وإعجابه، فيقول في عبارة جامعة لترجمة حياته في إجمال: «ولكنك لو رأيتني وأنا أكافح سياسة الظلم والهدم والفسوق والمروق، في مجلس النواب وفي الصحف والمجلات قبل عهد المشيخة والنيابة وبعدهما، وأدافع عن دين الأمة وأخلاقها وآدابها وسائر مشخصاتها، وأقضي ثلث قرن في حياة الكفاح، معانيًا من خلاله أشد ألوان الشدائد والمصائب ومغادرًا المال والوطن مرتين في سبيل عدم مغادرة المبادئ، مع اعتقال فيما وقع بين الهجرتين، غير محس يومًا بالندامة على ما ضحيت به في هذا السبيل من حظوظ الدنيا ومرافقها؛ لأوليتني إعجابك ورضاك».

ثم يذكر أنه ألف كتابه الكبير -أي: «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين»[1]- في سنوات عمره

(١) ومن كتبه المطبوعة بالعربية:
١- مسألة ترجمان القرآن. ٢- قولي في المرأة. ٣- تحت سلطان القدر.
٤- القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون. (ثم جعله أحد فصول كتابه الكبير).

الأخيرة أثناء توقفه في المهجر، عن الجهاد السياسي متفرغًا للجهاد العلمي الديني، فجمع فيه «ما يحتاج المتعلم المسلم إلى معرفته من المسائل العلمية والفلسفية لتسلم عقيدته الدينية وتصمد أمام تيارات الزيغ العصري، وناضلت أشتاتًا من أهل العلم والأدب في الشرق والغرب أحياءً وأمواتًا»[١].

ومن المصادر النادرة التي نستمد منها ترجمة لحياته -كتاب الدكتور محمد حسين «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر»، نقلًا عن الأستاذ إبراهيم صبري[٢] أستاذ اللغات الشرقية بجامعة الإسكندرية سابقًا وهي:

«غادر الشيخ مصطفى صبري الآستانة فرارًا من الكماليين قبيل استيلائهم عليها سنة ١٩٢٣م فحضر إلى مصر، ثم انتقل إلى ضيافة الملك حسين في الحجاز، ثم عاد إلى مصر، حيث احتدم النقاش بينه وبين المتعصبين لمصطفى كمال فسافر إلى لبنان، وطبع هناك كتابه

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» (ص:٢).
(٢) علمنا أنه توفي -رحمه الله تعالى- في سبتمبر سنة ١٩٨٣م.

«النكير على منكري النعمة»، ثم سافر إلى رومانيا ثم إلى اليونان، حيث أصدر جريدة «يارن» ومعناها «الغد». وظل يصدرها نحو خمس سنوات حتى أخرجته الحكومة اليونانية بناء على طلب الكماليين. فاستقر في مصر إلى أن توفي بها سنة ١٩٥٤م/ ١٣٧٣هـ.

وقد بدأ مصطفى صبري نشاطه السياسي بعد إعلان الدستور الثاني سنة ١٩٠٨م إذ انتخب وقتذاك نائبًا عن بلدته «توقاد» في الأناضول، فبرز اسمه وقتذاك لمقدرته الخطابية، ولم يلبث حين تبين سوء نية الاتحاديين أن انضم إلى الحزب الذي تألف من الترك والعرب والأروام الذين يعارضون النزعة الطورانية التي اتسم بها الاتحاديون وقتذاك. وكان نائبًا لرئيس هذا الحزب المعارض.

ولما استفحل نفوذ الاتحاديين فر من اضطهادهم سنة ١٩١٣م، فأقام في مصر مدة، ثم انتقل في بلاد أوروبا حتى عاد إلى الآستانة مقبوضًا عليه عند دخول الجيوش التركية إلى بوخارست في الحرب العالمية -حيث كان يقيم لاجئًا إليها وقتذاك-، وقد ظل معتقلًا إلى أن انتهت الحرب بهزيمة تركيا وفرار زعماء الاتحاديين، فعاد إلى

نشاطه السياسي في الآستانة، وعُين شيخًا للإسلام وعضوًا في مجلس الشيوخ العثماني وناب عن الصدر الأعظم في رياسة الوزارة أثناء غيابه في أوروبا للمفاوضات. وظل في منصبه إلى أن استولى الكماليون على العاصمة، ففر إلى مصر»[١].

وقد مرت حياته السياسية بمواقف صعبة ومحن مستمرة، منها:

١- العداء الذي لقيه في مصر بسبب خداع مصطفى كمال أتاتورك الذي أصاب غالبية الشعب المصري، فضلًا عن تشجيع الإنجليز واليهود لبعض العناصر لمضايقته وإلحاق الأذى به واتهامه بالخيانة.

٢- التبس الأمر بينه وبين شيخ الإسلام الأسبق «عبد الله بك دري زاده» حيث نسبت إليه صحف مصر الفتوى التي أصدرها الثاني أيام الخليفة محمد وحيد الدين، معلنة بنفي مصطفى أتاتورك وخروجه على الإمام.

---

(١) «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (٢/٣٢٧-٣٢٨) - مكتبة الآداب بالجماميز ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

ويبدو أن خصومه استغلوا هذه الفتوى لإثارة العامة ضده حينما كانت الفتنة بأتاتورك قد عمت الجميع.

٣- كان يعاني من الفاقة طوال هجرته، فقد اضطر إلى بيع كتبه للحصول على نفقات سفره مع أسرته من الآستانة إلى الإسكندرية ولم يستطع إلا ركوب الدرجة الثالثة.

٤- واستدل بذلك على استقامته ونزاهته وطلبه للرزق الحلال، إذ بالرغم من توليه منصب المشيخة الإسلامية أربع مرات، فإنه لم يوفر عشرات الآلاف من الجنيهات التي كان في إمكانه الحصول عليها لو فرط في نزاهته وخان أمانته وقبل التعاون معه الاتحاديين.

وقد نقل لنا الأستاذ «عبد الفتاح أبو غدة» بعض أبيات الشعر التي تفيض بالأسى والحزن، إذ قارن فيها بين زهده الجبري وزهد غاندي الاختياري وقتذاك، وجاء في نهايته هذه الأبيات التي قال فيها:

في سبيل الإسلام ما أنـــا لاقٍ ولئن متُ فليعش هو بعـدي

فليعش رغم مسلمي العصر دينٌ ضيعوه ولم يفوه بعهـــدِ

وكان مثلي يموت جوعًا ولا يُعر ف لو كان شيخهم هندِ![(1)] .

---

(١) عبد الفتاح أبو غدة: «صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل» (ص:٦١)، وينظر تعليقنا بهذا الكتاب.

نظرات الشيخ وتحليلاته للأحداث السياسية في بلاد الإسلام

تلاحقت الأحداث أثناء حياته، وكأنها كانت على موعد معه ليبدي آراءه فيها، فتصلنا عبر مؤلفاته لتنير للمسلم المعاصر طريق الرؤية الصحيحة وسط الضباب الكثيف الذي أحدثه دخان المعارك ضد الإسلام والمسلمين.

وتتصل تحليلاته وتعليلاته بوحدة فكرته النابعة من القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو شبيه في تفسيره لفلاسفة التاريخ.

وكانت أهم الكوارث التي أصابت المسلمين في مقتل هي:

أولًا: تضافر القوى اليهودية والصليبية للقضاء على الخلافة العثمانية باعتبارها التجسيد الحي للأمة الإسلامية وقتذاك، فأخذ الغرب يقتطع أجزاءها، فاقتطعت روسيا منذ عهد كاترين سنة ١٧٦٢-١٧٩٦م بعض الأراضي والولايات، ثم توالت بعدها الحملات العسكرية الاستعمارية، فهاجم نابليون مصر عام ١٧٩٨،

ثم احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢... كما احتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١١... وكانت الدول متفقة على اقتسام ميراث السلطنة العثمانية عند زوالها من الوجود، فكانت بريطانيا تطمع في بترول الموصل وضمان إنشاء خط ثان للهند وهو خط بري يمتد من فلسطين إلى الخليج الفارسي.

وكانت فرنسا تجاهر بأنها ستصيب استقلالها الاقتصادي بما تجنيه من القطن في حلب ومن الحرير في لبنان والصوف في سوريا، وكانت إيطاليا مقتنعة بالاستيلاء على القسم الغربي من الأناضول، وكانت روسيا تطمع في قسم من تراقية والأستانة وأرمينيا وكردستان[1].

كما احتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ وبسطت حمايتها على لحج والمحميات من حدود اليمن الجنوبية إلى شرق الجزيرة، وكان الإنجليز قد استولوا على مصر عام ١٨٨٢ وعلى السودان عام ١٨٩٨

---

(١) أوجين يونغ «الإسلام وآسيا أمام المطامع الأوربية» (ص:٥٨) - مطبعة النهضة بمصر سنة ١٩٢٨م.

واستولت هولندا على جزر الهند الشرقية «إندونيسيا»، وحوصرت أفغانستان تحت الضغط الإنجليزي والروسي، كما حوصرت إيران.

ولم يكف الغربيون عن إشعال الثورات في داخل الدولة العثمانية، باعتبارها الدولة الإسلامية التي تمثل المسلمين، فحرضوا شعوب البلقان على الثورة منذ عام ١٨٠٤ وأمدتهم بالمساعدات حتى انفصلت عن الخلافة سنة ١٨٧٨، كما حرضت اليونان على الثورة منذ عام ١٨٢٠ حتى استقلت اليونان عن تركيا عام ١٨٣٠، ولم يكتف أهل الغرب بذلك؛ بل شجعوا الحركات الانفصالية داخل الدولة بين الترك والعرب، وحركوا الثورة العربية بواسطة عملائهم، كـ«لورانس» و«جلوب»، وأثاروا فتنة القوميات والعصبيات الإقليمية بغرض التفرقة والتفتيت[١].

ثانيًا: انتهت حركات التطويق والإغارات والتفتيت بإنهاء وجود الدولة الإسلامية في شكلها الأخير -ويعني بذلك الخلافة

---

(١) سميح عاطف الزين «عوامل ضعف المسلمين» دار الكتاب اللبناني (ص:٢٢) وما بعدها.

العثمانية- على يد مصطفى كمال أتاتورك، وكان للفتنة اليهودية دورها في سلسلة محكمة الحلقات، فمنذ تآمر عبد الله بن سبأ الذي أطلق فكرة تأليه البشر وتآمر على قتل الخليفة الثالث وأشعل أتباعه نار الفتنة في واقعتي الجمل وصفين؛ نجد هذا الدور يؤديه آخرون بالداء والخبث نفسه، فقام ابن كلس وزير الإخشيدي بإفشاء أسرار البلاد للمعز لدين الله الباطني، وهو لا يختلف عن دزرائيلي الذي اشترى لقومه أسهم قناة السويس(١).

وأخيرًا ظهر رأس الرمح الموجه للقدس بيد «ثيودور هرتزل» الذي ظل ست سنوات كاملات يحاول بجهد متواصل ورجاء المتوسل الملح أن يتمكن من مقابلة السلطان عام ١٩٠١ ليضع خدمات اليهود في خدمة الدولة تمهيدًا للحصول من جلالته على تصريح لصالح اليهود.

وعندما رفض أخذوا يتحينون الفرص مع السعي الذي لا يهدأ وكتب يقول: «إن الأمور تتأزم في تركيا؛ إذا ازداد هذا التأزم

---

(١) د. محمد بديع الشريف «الصراع بين الموالي والعرب» (ص:١٧٩) دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٩٥٤م.

بخصوص المسألة الشرقية وانتهى إلى حد يقضي بتقسيم تركيا في المؤتمر الأوروبي، فقد نتمكن من أخذ قطعة أرض محايدة لأنفسنا»[1].

وفي عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور ليمنح اليهود حق إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

وفي عام ١٩١٨ انهزمت تركيا واحتل الإنجليز فلسطين[2].

وكان الشيخ مصطفى صبري وهو يؤلف كتابه «النكير...» يرقب هذه الأحوال ويحذر من فتنة اليهود، موجهًا الأنظار إلى استثنائهم في المعاملة دون باقي الأتراك.

ولا يدهشنا بعد ذلك إزاء فداحة الخطب أن يعبر عن إلغاء الخلافة فيصفها بأنها بمثابة «طعن الدين من الداخل»، وقد ثبت أنه أصاب الحقيقة، فما استطاعت الأصابع اليهودية الامتداد إلى القدس بخاصة وفلسطين بعامة إلا على أشلاء الخلافة العثمانية.

---

(١) زهدي الفاتح «لورانس العرب» (ص:٤٢، ٤٨، ٤٩).
(٢) عبد الله التل «خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية» (ص:٢٣٠-٢٣١) دار القلم ١٩٦٥م.

أضف إلى ذلك تحذيره من إثارة النعرات القومية والنزعات الإقليمية والعداوات بين المسلمين. وهنا تظهر أيضًا صحة توقعاته عندما عارض فكرة القومية الطورانية، وسخر من شعر «ضياء كوك آلب» الذي كان يتغنى به فأخذ أتباعه يعدونه قرآن الترك.

ولم تكن هذه الأرض بطبيعة الحال سوى فلسطين التي وصلوا إليها عن طريق القسطنطينية. وإذا كان هناك من يشك في هذه الواقعة فعليه قراءة «بروتوكولات حكماء صهيون»، واستيعاب الرسم الرمزي لها المشبه بالأفعى، حيث تظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى قبل وصولها إلى أورشليم.

وكان الأخطبوط اليهودي يعمل في دأب مستغلًا أحوال العالم الإسلامي المنهارة ليخطو الخطوة تلو الأخرى، ولهذا نرى تلاحق الأحداث وصلتها بعضها ببعض، فقد انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في «بال» بقيادة هرتزل عام ١٨٩٧، وتلاه عام ١٩١٦ عقد معاهدة [سايكس - بيكو] بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد المسلمين التي كانت تابعة للخلافة.

وفي نفس العام قامت الثورة العربية بقيادة «الشريف حسين» للتخلص من حكم الأتراك واستقلال البلاد العربية، فكانت نتيجتها وبالًا على العرب والمسلمين.

ووقف وراء تلك الخيانة الإنجليز بدهائهم المعروف وعدائهم الشديد للإسلام والمسلمين، وربما لا يُلامون بسبب هذا الموقف المعروف لسعيهم لهدم الخلافة، ولكن يقع اللوم على الشريف حسين الذي وقع في حبائلهم واستخدموه وجيشه لتحقيق مآربهم، وقد اعترف بعض قادة الإنجليز بعد ذلك بأنه لولا مساعدة حسين لعجزوا عن هزيمة الجيش العثماني.

وهكذا قام العرب بقيادة حسين بكسر الحاجز المانع من دخول الاستعمار أراضيهم؛ فقد ثبت أن الخلافة العثمانية كانت تحميهم من غزوات الغرب.

ولكن الكتابات التاريخية المنحازة للقومية العربية جعلته بطلًا حيث قاد فيها ما أسموه بـ: «الثورة العربية الكبرى» ثم تبين أنه خُدع بوعود المخابرات البريطانية، وترتب عليها نتائج مازالت أمتنا

تعاني آثارها إلى اليوم، أي تحطيم الخلافة العثمانية التي وحّدت الأمة الإسلامية نحو خمسة قرون، وما استطاع اليهود اغتصاب أرض فلسطين إلا بعد هذه الكارثة الكبرى[١]، واقرءوا إن شئتم «بروتوكولات حكماء صهيون»[٢]؛ لتقفوا على هذه الحقيقة المرة.

ويقارن الأستاذ محمد جلال كشك بين تلك الحادثة وبين العلاقة بين حركة ٢٣ يوليو والمخابرات الأمريكية ويعلق على ذلك بقوله: «إنها لعبة شديدة التعقيد، أراد عبد الناصر فيها أن يوظف الولايات المتحدة لخدمة أهدافه، التي كانت بلا شك وطنية في جوهرها، شريفة في مقصدها، ولكنه أخطأ وخسر لسبب بسيط هو عدم التكافؤ بين اللاعبين...

وهذه هي العبرة التي نهدف إلى استخلاصها وتقديمها للمشتغلين بالسياسة والذين سيشتغلون بها يومًا ما: أنه لا يمكن أن تنجز ثورة بمؤامرة، وأنه لا يمكن أن تتحقق مصالح الشعوب من

(١) محمد جلال كشك «كلمتي للمغفلين» (ص:١٠) دار ثابت ط. الثانية ١٩٨٥م.
(٢) المصدر السابق (ص:١٢).

خلال التعـاون مع أعرق الاستعمـاريـات، المتعارضـة المصالح والمواقف مع الأمة العربيـة وخاصة منـذ سيطرة إسرائيـل على السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فماذا حدث بعده؟

لقد نجح الاستعمار بنوعيه الشرقي والغربي في تفتيت الجسد الواحد، وحوّله إلى دول ودويلات لكل منها حاكم وعلم ونشيد وحدود جغرافية مصطنعة، وغزاها بأفكار القومية والوطنية، فأصبح ولاء الأمة إما لأشخاص الزعماء والقادة ورجال الحكم والسياسة أو للأفكار والمذاهب والفلسفات الواردة، وبذلك حول الشعوب الإسلامية عن الولاء الوحيد الذي ينبغي أن تخضع له دون سواه، وهو الولاء لله الواحد القهار، واتباع الرسول ﷺ، ولكي تنسى هدفها الأساسي المتضمن للآية ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وتسعى جاهدة لتجعل كلمة الله تعالى وحدها هي العليا.

---

(١) «بروتوكولات حكماء صهيون» ترجمة محمد خليفة التونسي (ص:٢٣٨-٢٣٩).

واستطاع الشيخ مصطفى بحكم معرفته بما يدور حوله من أحداث -راقبها وشارك فيها- أن يربط الأسباب بالمسببات، كذلك أراد بحكم معرفته بشخصية مصطفى كمال جيدًا أن يفتح أعين المسلمين على ما يُراد بالإسلام، ومكنته حصيلته الوافرة من المعرفة التاريخية، وخطط أعداء المسلمين[1]، وامتلاك القدرة على التعليل والتفسير، بدلًا من أن يعيش الأحداث منفصلة في الزمان والمكان، فأخذ يقارن بين خطوات الكماليين وما فعلته الثورة الفرنسية قبلهم، ويحلل الدوافع الكامنة وراء التصرفات التي بدت في ظاهرها إصلاحية جزئية، أو انتصارات مؤقتة، فخدعت الكثيرين من معاصريه، ولكنها لم تخدعه، ولهذا جاءت الحوادث كلها مؤيدة لصدق حدسه!!.

علمه وخلقه:

كان الشيخ حافظًا للقرآن الكريم، محيطًا بالسنة النبوية فاهمًا

(١) لأنه ناب -كما مر بنا- عن الصدر الأعظم في رياسة الوزارة أثناء غيابه في أوروبا للمفاوضات.

لعقيدته الإسلامية حق الفهم، فقيهًا عالمًا بأصول الفقه -وربما قارب مرتبة الاجتهاد- واثقًا بنفسه، معتزًا بإسلامه وأمته وحضارته، محيطًا بما يدور في عصره سواء في بلاد المسلمين أو العالم الخارجي كما سنرى في الفصل الثاني.

لذلك تمكن من وضع يده على مكامن الانحراف في عقائد معاصريه من العلماء، ولم ترهبه أسماؤهم ولا مراكزهم الوظيفية، لإحساسه بثقل المسئولية على كاهله، لاسيما أنه كان شيخ الإسلام في الخلافة العثمانية(١)، وهو مركز علمي مؤثر كان له النفوذ الواسع أيام أمجاد الخلافة(٢).

---

(١) يقرر الدكتور عبد العزيز الشناوي أن الدولة العثمانية كانت حريصة كل الحرص على الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فأنسأت لذلك الغرض «الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة» وجعلت لها اختصاصات واسعة ورصدت لها موارد مالية ضخمة، وكان شيخ الإسلام هو الذي يرأس هذه الهيئة، وكانت تعاونه مجموعات من كبار علماء الدين.
من كتاب «الدولة العثمانية... دولة إسلامية مفترى عليها» (١/ ٣٢) مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٨٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر المرجع السابق، الفصل الرابع عشر (ص:٣٩٦-٤٢٠).

كما نظر إلى حضارة الغرب نظر المعتز بإسلامه، الفخور بتاريخ الحضـارة الإسلاميـة ومكانـة الشريعـة الإسلاميـة التي تعلو على سائر الشرائع.

لهذا كان يتعجب من المفتونين بكل ما يَـرِد من الغرب الزاحف على المسلمين عسكريًا وثقافيًا واقتصاديًا، ويطالبهم بالتخلص من هذا المرض النفسي، ولا يرى سببًا للتخاذل أمام دول تزعم التحضر وهي في الحقيقة طامعة حاقدة تفهم العدل بمقياسين: أحدهما لمواطنيها، والآخر للتعامل مع الدول المغلوبة!!!

وبلغت محنة الرجل ذروتها عندما كان يقر أو يسمع ويشاهد «الازدواجية» بين الحقيقة والواقع، وبين البيانات المزورة المعلنة للجماهير المسوقة بعواطفها وراء قادة خونة، وحملة أقلام غير أمناء.

وتعجب شيخنا أكثر ما تعجب عندما أطلقت تغاريد النصر ورفعت أكاليل الفخر على هامة مصطفى كمال، بينما يقتضي الواجب ذرف الدموع ساخنة على ما ينتظر المسلمين من مآسي!!.

تعجب لأن الجميع هللوا لأتاتورك لانتصاره (الظاهري) على إنجلترا وإخراج اليونان من أزمير[١]، بينما استطاع الشيخ مصطفى بدراسته العميقة لشخصية أتاتورك وأعماله وتاريخه وانتماءاته، استطاع أن يوقن بأن ما حدث كان تمثيلية وراءها سر عميق، فقد عقدت إنجلترا مع مصطفى كمال صفقة عمرها -بل صفقة عمر أوروبا كلها- حينما تنازلت بمحض إرادتها -أجل؛ بمحض إرادتها- وهي الخارجة المنتصرة من الحرب العالمية الأولى، تنازلت عن أزمير لتظهر أتاتورك أمام العالم الإسلامي بأنه المنتصر والغازي ثم تفرض شروطها عليه لتتخلص وبصفة نهائية -كما يشهد التاريخ المعاصر- من المقاومة الفعالة المؤثرة للاستعمار الغربي في ظل راية الجهاد الذي كان يعلنه خليفة المسلمين كلما تعرض أي بلد من بلادهم لخطر الغزو والاستعمار.

وكان لها ما أرادت..!!

ورأى الشيخ مصطفى صبري أن واجبه يقتضي الوقوف في وجه تزييف الحقائق وإظهار ما وراءها من أسرار.

---

(١) وكانت اليونان قد احتلت أزمير بمعاونة الحلفاء، ولكن استطاع الأتراك بعد تخلي الإنجليز عن اليونانيين أن يستردوا مدينة أزمير.

ولتقريب فهم الدور الضخم الذي قام به الشيخ نجمل موقفه في هذه الدوائر الثلاث:

١- إظهار حقيقة انتصار -«الغازي»- مصطفى كمال أتاتورك لأنه في الحقيقة هزيمة للمسلمين وضياع للخلافة الإسلامية.

٢- فصل الدين عن السياسة لينفرد كل منهما باختصاصه وشئونه كما زعم أتاتورك[1]، ولكنه في الحقيقة إبعاد الإسلام عن الحكم وتحويل النظام الحاكم في تركيا إلى نظام لا ديني، بل معادٍ للدين وللمتدينين.

٣- أن التقدم والتطور إلى الأمام وراء أوروبا هو في حقيقته تراجع وتقليد ومهانة.

وكان الشيخ يصرخ بأعلى صوته، وهكذا نشعر في قراءة صفحات

(١) يقول الشيخ مصطفى صبري: «إن الراغبين في تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة تخفيفًا لخطره وسوء تأثيره في سمع الأمة المتدينة، فهم يتوسلون على القضاء على دين الحكومة بأن يعبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة إلى القضاء على دين الأمة». (ص:٢٩١-٢٩٢).

كتابه، كان يصرخ منفعلًا أشد الانفعال، واصفًا بالكفر الصريح الكماليين قاطبة ومن سار على نهجهم من الكتاب العصريين، الذين يسحرون الناس بأقلامهم وهم يبطنون الإلحاد ويخشون إعلانه.

وهنا تتضح مع علمه وفقهه وإخلاصه، صفة أخرى خلقية يتميز بها العلماء المخلصون، ألا وهي «البطولة».

أجل... إن الجهاد الذي قام بأعبائه في وجه عتاة الكماليين ليقاس أيضًا بجهاده العلمي إذا وزناه بميزان إحساسه بالغربة وسط العلماء المندفعين وراء تيار «التفرنج».

لقد احتاج الشيخ إلى جهد خارق للمحافظة على ثقته بدينه وبنفسه وبأمته وسط تيار شعبي مخدوع من ناحية ومجموعة كتاب تريد الانسلال من الإسلام تحت شعارات لا مضمون حقيقي لها، تحمل لافتات: التجديد -التحديث- التمدن، وهي كالطبول الجوفاء تخفي وراءها وجوهًا كالحة، وجوه الإلحاد وتقليد الغرب تقليدًا أعمى في كل شيء، مع الجهل أو التجاهل بحقيقة الإسلام وعقيدته وشريعته.

إن لم تكن هذه بطولة، فما هي إذن؟!

لنتخيل قائدًا يقف بمفرده أمام الأعداء ينادي جنده الفارين من حوله: «هلم إليَّ»، الحق معي والنصر لي، ولا يكاد يصدقه أحد!

ثم تسير عجلة الزمن وتمضي الأعوام تلو الأعوام، وتنصهر الأمة في تجارب طاحنة ذهب ضحيتها الملايين، وذاقت خلالها المذلة والهوان، وتخلفت فأُلحقت بذيل الأمم بعد أن كانت في المقدمة.

وتبين -ولكن بعد فوات الأوان- صدق فراسة الرجل وصواب آرائه وشجاعة مواقفه!!

المبحث الثاني: آراؤه السياسية

عدم الفصل بين الدين والسياسة:

لـمَّـا يطو التاريخ بعدُ صفحة الفصل بين الدين والسياسة، حيث نعيش آثاره ومآسيه؛ إما في كتابات بعض المقتفين آثار «الإفرنج»، أو في واقع الأحوال حيث أُبعد الإسلام عن الحكم والتشريع.

لذلك فإننا عندما نعرض لأفكار الشيخ مصطفى صبري واجتهاداته؛ فإننا لا نعيد للأذهان تاريخًا مضى وانتهت أيامه، ولكن نذكر أنفسنا والقراء معنا بضرورة تصحيح مفاهيمنا الإسلامية التي أصابها الكثير من التشويش بسبب المناهج الدراسية وأذناب الغرب وأبواق الدعاية المسمومة وحملة الأقلام من المغتربين والماركسيين.

ولكن نحمد الله تعالى؛ لأنه قيض لهذه الأمة من يدفع عنها كيد الكائدين، فيصحح عقيدتها ويأخذ بيدها إلى الطريق القويم دائمًا.

ونحسب أن الشيخ مصطفى صبري منهم، في هذه المسألة بالذات، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحدًا.

ونقسم البحث إلى بندين:

الأول: الرد على كتاب الأستاذ علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم».

الثاني: مبدأ عدم الفصل بين الدين والسياسة[١].

أولًا: الرد على كتاب «الإسلام وأصول الحكم»:

كان أول من أثار المسألة نظريًا وألف كتابًا عنها هو الأستاذ علي عبد الرازق بكتابه «الإسلام وأصول الحكم» وكان قاضيًا شرعيًا بالمنصورة، وأراد بتأليفه تأييد ما فعله مصطفى كمال في تركيا من إلغاء الخلافة -وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد- بل إنه تجاوز ما فعله الكماليون في تركيا؛ لأنهم كانوا يقتصرون في نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم فيما بعد عهد الخلفاء الراشدين على الأقل، «فابتدأ قاضي المنصورة التزييف من خلافة أبي بكر مدعيًا أن رسول الله ﷺ لم تكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفة فيها،

---

(١) خصص له الجزء الرابع من كتابه الكبير «موقف العقل والعلم...».

وإنما كانت له نبوة وهي لا تقبل الخلافة»[١].

لذلك فقد تُرجم الكتاب إلى اللغة التركية بسرعة، واستغله حكام تركيا الجدد في أغراضهم اللادينية[٢].

وقام علماء الإسلام الغيورون على دينهم حينذاك بواجبهم في الرد على أفكار الأستاذ علي عبد الرازق، فاحتجوا وثاروا ودبجوا المقالات وألفوا الكتب لشجب بدعته التي شذ بها على إجماع علماء الإسلام في طول العالم الإسلامي وعرضه وشماله وجنوبه منذ ظهور الخلافة كنظام للحكم في الإسلام حتى العصر الحديث، وكان منهم الشيخ الخضر حسين.

وقد اقتصر الشيخ مصطفى صبري في رده على مضمون كتاب «الإسلام وأصول الحكم» على تفنيد دعويين كل منهما مصادم للبداهة:

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٦٠).

(٢) ويقول في تعليقه: «والمسلم الجاد في إسلامه تحترق كبده كمدًا أن يرى مصر العربية في حالة الزيغ يستغلها ملاحدة الترك الجدد، بعد أن كان قدماؤهم المسلمون أخذوا دينهم من العرب» (٤/ ٣٦٦).

أولهما: زعم علي عبد الرازق أن الرسول ﷺ لم تكن له حكومة، فكأنه لم يكن يأمر ولا ينهي، أو لم يكن مطاعًا في أمره ونهيه.

الثانية: كانت لأبي بكر حكومة لكنها حكومة لا دينية أي حكومة زمنية لا صلة لها بالدين[١].

١ - حكومة النبي ﷺ:

لم يعترف الأستاذ علي عبد الرازق في كتابه بوجود حكومة النبي ﷺ، وبالتالي لا تصبح حكومة أبي بكر بعده خلافة عن حكومته.

وعندما صدمته حقائق التاريخ عن جهاد الرسول ﷺ تضارب في أقوال وتخبط في تفسير آيات الجهاد والدعوة إلى الله تعالى وعبادته وتوحيده، فتارة ينفي أن رسالة النبي ﷺ اعتمدت على القوة، وإن كان قد لجأ إلى القوة والرهبة، فذلك لا يكون على سبيل الدعوة إلى الدين وإبلاغ رسالته إلى العالمين بل في سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية، ولا تقوم حكومة إلى على السيف، وبحكم القهر والغلبة[٢].

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٢).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٦٨).

وتأول آيات الجهاد حيث أحصى الآيات الناطقة بأنه لا إكراه في الدين، وأنه ﷺ ليس عليهم بمسيطر، وإنما هو نذير، وما عليه إلا البلاغ.. إلى غيرها من الآيات الدالة على هذا الغرض[١].

ولكن الشيخ مصطفى صبري يرى بأن الآيات التي نزلت في أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون في قلة وضعف، ولعلها تسلية للنبي ﷺ ودفع الحزن عنه على عدم إيمان قومه، ويستطرد قائلًا: «والأستاذ يعترض علينا بالتاريخ ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاثة على الجهاد في سبيل الله تعالى أيما حث، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور في القرآن الموعود من الله الجنة ثمنًا له، عملًا غير ديني؟!!!»[٢].

وهكذا صرف جل عنايته لشرح غزوات النبي ﷺ لإثبات حكومته؛ لأن هذه الغزوات كما قهرت الكفار وكسرت حصونهم فهي تقضي على الكتاب ودعوى مؤلفه الباطلة.

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٦٨).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٧٠).

إن مؤلف كتاب «الإسلام وأصول الحكم» يعترف بأن النبي ﷺ امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب، واستعد للانسياب بجيشه في أقطار الأرض، وبدأ فعلًا يصارع دولة الرومان في الغرب ويدعو إلى الانقياد لدينه كسرى الفرس في الشرق، ونجاشي الحبشة ومقوقس مصر... إلخ[١].

وينتهي من تقرير كل ذلك إلى أن: محاربات النبي ﷺ كانت لتأييد زعامته لأمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث إليهم لدعوتهم إلى الإيمان بالله وحده، تلك السلطة التي يلزم أن لا يعوزها الأنبياء، وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك.

ويكتفي الشيخ مصطفى صبري بهذا الإقرار لهدم أساس الكتاب[٢].

ووقف الشيخ مصطفى صبري -بمناسبة الحديث عن الجهاد- أمام ظاهرة لفتت نظره؛ حيث رأى موقف على عبد الرازق وغيره

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٦٧).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٧٣).

من الجهاد الإسلامي موقف التهيب والهرب من تصوير الواقع، وذلك ناشئ في تعليله من قوة الغرب المتغلب على الشرقيين، ورأى أن هذه العلة -أو العقدة النفسية- قد تغلغلت في قلوب كتَّاب مصر وعلمائها عند الدفاع على استنكار الغربيين لحروب الجهاد، بينما ينبغي رد الاتهام مضاعفًا إلى أمم الغرب نفسها، بل توجيه التهم الأقسى إليها؛ لأنها تحارب للاستعمار وإذلال الشعوب واغتصاب أراضيها وأموالها، ورأى أيضًا أن أعيب المعايب على الأمة أن تحارب هي وتجوع غيرها؛ إذ تحارب لغاية خسيسة منشؤها الشره المعيب الحيواني ويتساءل: «أين هي بالنسبة إلى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله تعالى وسوق الناس إلى ما يرشدهم ويسعدهم في الدارين؟!

هذا فضلًا على أن المحارب لله تعالى تمنعه مخافة الله ﷻ من أن يظلم في الحرب، وتجعل له فيها حدودًا لا يجاوزها أثناء المحاربة ولا بعد انتهائها بالغلبة، وهذه الحدود لا تشبه ما يسمى حقوق الدول التي هي ملعبة في أيدي المتحاربين لاسيما في يد الغالب»[1].

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٧١).

لم يلق شيخنا -إذن- بالًا لمثل هذه الاتهامات الصادرة عن نفوس تحمل في طياتها الحقد على الإسلام وعقيدته وتاريخه وحضارته، ورأى أنه من قبيل الهزيمة النفسية إيجاد تبريرات غير صحيحة وتأويل الآيات القرآنية تأويلًا يأباه التفسير الصحيح، ويخالف حقيقة دور الأنبياء والرسل في جهادهم لأعداء الله تعالى، فذهب -على الضد من هذه الروح المنهزمة أمام قوة الغرب- إلى التأكيد بأن القوة لازمة للدفاع عن الحق، وكان ذلك دأب الأنبياء والرسل عليهم السلام.

٢- بعد ذلك يصبح من السهولة بمكان إثبات أن حكومة أبي بكر الصديق ﷺ كانت بدورها حكومة دينية.

والدليل على ذلك الواقعة التاريخية المدونة في كتب التاريخ الإسلامي الموثقة، إذ أن النبي ﷺ استخلف أبا بكر -رضي الله تعالى عنه- فقال في خطبته بعد اختياره خليفة للمسلمين: «**وأطيعوني ما أطعت الله ورسوله؛ فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم**».

ويعلق على ذلك بقوله: «غاية في الغرابة والشذوذ ادعاء أن

يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لا دينية، فهل رأيتم أو سمعتم حكومة زمنية لا علاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة في الصلاة؟»[١].

ثانيًا: عدم جواز فصل الدين عن السياسة[٢]:

استأثر هذا الموضوع البالغ الأهمية بعناية الشيخ مصطفى صبري، فألف كتابه «النكير على منكري النعمة»، كذلك خصص الباب الرابع بأكمله بكتابه الكبير لعرضه وتحليل أبعاده ومناقشة المعارضين من المتفرنجين المقلدين للغرب في فلسفاته ونظمه وثقافته، وكانت آراؤهم تنشر بالصحف والمجلات وفق حملة مدروسة ومنفذة بمعرفة بعض الدوائر الاستعمارية لتدفع عن مصطفى كمال تهمة الكفر والخيانة، ولتغري أيضًا وتشجع حكام البلاد الإسلامية على تقليده.

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٧٤).

(٢) يقتصر حديثنا على عرض آراء الشيخ مصطفى صبري وهو يمثل الإجماع لدى علماء المسلمين.

كما صدر أول كتاب يدافع عن الخطوة الكمالية وبررها وأحدث صدوره دويًا هائلًا وهو الكتاب المعروف بعنوان «الإسلام وأصول الحكم» للأستاذ علي عبد الرازق.

ولكن لا يفوتنا ملاحظة التطورات التي حدثت في أوروبا -كعبة المقلدين منا والسائرين نحو الغرب وحضارته... ويدهشنا ولكن لا يفاجئنا- أن أحد مبادئ الإسلام الأساسية المقررة منذ عصر النبي ﷺ -أي عدم الفصل بين الدين والسياسة- قد أخذ مكانه الآن على المسرح الأوربي والأمريكي السياسي:

ففي أوروبا «نجد نمو علاقة جديدة -بين الدولة الشيوعية والكنيسة- بحيث تسمح للبابا أن يأتي في عقر دارها، ويخاطب «رعاياه الكاثوليك» فوق رءوس الحكام خلال أزمة خطيرة بالغة التعقيد»[1].

وفي أمريكا قال أحد رؤسائها في أحد خطاباته: «إن هذا

---

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين في مقال «الفاتيكان والكريملين وبولندا من زاوية عالمية» جريدة المساء ٢٩/ ٦/ ١٩٨٣م.

الكتاب المقدس -وكان يحمل في يده الإنجيل- يحمل الحل لكل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وفي خطاب آخر قال: «إنه لا يوجد شيء اسمه الفصل بين الدين والسياسة، وإن القائلين بالفصل بين الدين والسياسة لا يفهمون القيم التي قام عليها المجتمع الأمريكي».

وقال: «إن الأخلاق القويمة لا يمكن أن تقوم إلا على الدين»[(١)].

إن مثل هذه المواقف تسلط الضوء على حقيقة التدين في الغرب، فالقول «بأن أهل أوروبا تخلَّو عن دينهم، فلنفعل نحن مثلهم قول فيه الخطر أكثر مما فيه من الجهل، فإن نهضة أوروبا الحديثة نهضة قائمة على ثورة دينية سعت إلى السيطرة على العالم، لا بالآلات والأسلحة فحسب، وإنما بالفكر والارتكاز على المقومات الروحية للشخصية الأوروبية في إطار الزمان والمكان»[(٢)].

---

(١) الأستاذ أحمد بهاء الدين في مقال «الدين يقتحم السياسة في أمريكا أيضًا» جريدة المساء ٢٤/ ٩/ ١٩٨٤م.

(٢) د. عون الشريف «مجلة الدوحة» ذو القعدة ١٤٠٣هـ / سبتمبر ١٩٨٣م مقال بعنوان: «موقف الغرب من الدين».

ووقف الشيخ مصطفى -كما رأينا- مجاهدًا في وجه أتاتورك وأعوانه؛ لأنهم فصلوا بين الخلافة والسلطة أولًا، ثم قاموا بنفي السلطان عبد الحميد وأسرته من آل عثمان، وأبعدوا الإسلام عن الحكم وأحلوا محله القوانين الفرنسية.

ومن العجب أن هذا العمل الذي لم يسبق له مثيل في تاريخنا كله، لَقِيَ من يمدحه ويحبذه -لا من حملة الأقلام المستغربين وحدهم- ولكن من بعض علماء الدين أنفسهم، وكانت هذه هي القاصمة الكبرى التي أزعجت الشيخ أيما إزعاج ودفعته إلى شدة النكير على أتاتورك ومؤيديه، وتجنيد قلمه في كتابه الكبير لتجلية القضية، ووضعها في مكانتها، بحيث ألحقها -لأهميتها القصوى وأثرها الخطير- ببحوثه في العقيدة الإسلامية، حيث بدأ في إثبات وجود الله ﷻ إثباتًا علميًا بحقيقة معنى الكلمة، ثم عني بإثبات وجود رسل الله تعالى ومعجزاتهم ليكون مجيء الدين من قبل الله تعالى اللازم لكونه مسندًا للأخلاق فضلًا عن أن وجودهم لازم لوجود نشأة أخرى يحاسب الناس فيها على أعمالهم في حياتهم الأولى محاسبة منطبقة على تبليغات الرسل.

ويصل بعد هذا الترتيب المتسلسل إلى لزوم أن تكون حكومة الأمة الإسلامية متدينة أي خاضعة للدين.

وفي نص جامع يقول الشيخ مصطفى صبري:

«هذه فلسفة الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، فلسفة عقيدتنا -نحن المتدينين- التي تتوقف سعادة الدارسين للأمم على أن تركزها في قلوبها أفرادًا وجماعات وتنشئ أبناءها على مبادئها وآدابها، إلا أنها في حالتها الحاضرة لا تتعدى أن تكون أقوالها مكتوبة في هذا الكتاب أو بالأصح حبرًا على ورق».

ويتساءل بعد ذلك: فمن ينقذها ويعمل بها وينشرها ويجعلها خطة مرسومة مطاعة إن كانت أقوالًا مقنعة مطابقة للحق؟

وإذا تكلمنا عن الإصلاح هل يكون صلاح الأمة بحركات فردية أو بواسطة هيئة تتولى أمرها وتكون لها سلطة عليها؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى تردد، فإن الوضع الصحيح أن الحكومة هي التي تصلح الأمة إذ لو أمكن صلاح الأمة من تلقاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها!

ويقرر بعد هذا التمهيد المنطقي الدال على وضوح الفكرة وقوة أسانيدها، أن مقتضى هذا الأساس «أن مبدأ الديانة إن كان حقًّا مسلمًا به وكان التمسك بالدين لازمًا للأمة -لاسيما الأمم الإسلامية- وشرطًا حيويًا لكيانها، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة أي خاضعة للدين حتى يتسنى تدين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها»[1].

ولكن ما السبب الذي دعا الشيخ إلى إلحاق مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة المتصلة بعلم «أصول الدين» أي: عقائد الإسلام، بينما تتصل مسألة الفصل بناحية العمل؟

يجيب على ذلك بأن: مسألة فصل الدين عن السياسة ترجع إلى مسألة «وجوب نصب الإمام» المعدودة من المسائل الكلامية، ووجوب الإمامة في اصطلاح علماء الإسلام يعني مباشرة وتلقائيًا أنه لابد من تحكيم شرع الله تعالى.

بمثل هذا الفهم كان المدخل الصحيح لشرح المسألة -على خطورتها وأهميتها- والدافع إلى ذلك ما رآه معه كل غيور على أهل

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٠-٢٩١).

ملته بعيون دامعة من تشتت شمل المسلمين وهبوطهم إلى حضيض الذل والمسكنة منذ ضعف اعتصامهم بدينهم القوي القويم «فهم في حاجة إلى تدارك أمرهم بالرجوع إلى حضانة الإسلام فيتربوا فيها ويبعثوا من جديد إلى حياة الدنيا والآخرة، ولا ينفهم البحث عن أسباب البعث في حضانات أجنبية فينشئوا أمة ممسوخة لا شرقية ولا غربية ولا مسلمة ولا كتابية»[1].

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٨٧).

حقيقة فصل الدين عن السياسة

مر بنا أن مروِّجي الفكرة صوروا المعنى على أنه مجرد فصل الدين عن الحياة السياسة بأن لا يتدخل كل منهما في الآخر.

ويتصدى الشيخ مصطفى لهذا التفسير فيفنده مستندًا إلى شرح العلاقة بين الحكومة والدين، وإلى تاريخ المسلمين منذ خلافة الخلفاء الراشدين -رضي الله تعالى عنهم-، وإلى النتائج التي ترتبت على هذا الفصل في تركيا اللادينية:

١- أن مسألة الفصل ترمي إلى أكثر من هذا وأمرّ؛ لأن السياسة التي تتولاها الحكومة التي تتخلى عن الدين، معناه وضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيها مع كل ما يدخل تحت سيطرتها، ومجرد هذا الوضع ينافي عزة الإسلام، الذي يعلو ولا يُعلى عليه كل المنافاة ويوجب الكفر حتى ولو احترمت الحكومة دين الأمة ولا تمسه بشيء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه، من حيث سياسة البلا[illegible] د الدين.

ويضرب على ذلك مثالًا بوضع مصر تحت الحماية الإنجليزية.. أي أن وضع الدين في حماية الحكومة مثله كمثل وضع مصر في حماية الإنجليز، فأيهما المسيطر على الآخر؟

إن هذا الموقف بلا شك يمس كرامة الدين كما مس كرامة مصر، فضلًا عن أن السائس كثيرًا ما يبغي على المسوس، والسيد على المسود.

فأين هذا الوضع المعكوس من وضع الدين في الدولة العثمانية «المرحومة»؟!

إن حكوماتها وسلاطينها كانوا خاضعين للدين، ويوضح ذلك أيضًا المثل التركي الذي معناه بالعربية «إن الرأس مربوط بالرئيس والرئيس مربوط بالشريعة»[١].

٢- ويستخلص الشيخ مصطفى صبري من تاريخ المسلمين الدليل القاطع بأن فصل الدين عن السياسة هو في حقيقته تجريد الحكومة من الدين لتعمل بعقلها القصير متحللة من أوامر الدين

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٣).

وأحكامه، وهذا ما لم تجرؤ عليه حكومة من قبل طوال التاريخ الإسلامي، بل لم تكن الفكرة تطوف ببال أي حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة بأفعالها.

إن الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- إلى عهد أتاتورك يحكمن على الأمة ويحكم عليهم الإسلام من فوقهن؛ فإذا خالفوا حكمًا من أحكام الدين اعتبر ذلك إثمًا وذنبًا على الحكومة الفاعلة، كما يقترف أحد المسلمين إثمًا متبعًا هوى نفسه من مخافة الله ومخافة الناس.

ولم يحدث قط في تاريخ المسلمين وحكوماتهم، المجاهرة بالخروج عن رقابة الإسلام ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة -وهو في حقيقته عزله عن حكمه على الحكومة- «ووضع هذه المسألة موضع البحث في شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعي جديد ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام في ذلك»[1].

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٢).

أما ما حدث في هذه «السنوات النحسات» فإنه إعلان حرب من الحكومة على الإسلام -كما هو المعتاد في الحروب- تعلنها الحكومة، ثم يعتبر ذلك إعلانًا من الأمة أيضًا[(١)].

٣- لينظر من لم يفهم قبل الانقلاب التركي الكمالي مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام، وضرره به، لينظر انهيار أحكام الإسلام وقيمه عقب ما حدث.

أما الذين فهموا فظاعة الفتنة اللادينية في تركيا، فقد توقعوا انفراط عقد الإسلام عروة عروة «فقد حذفت في عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة في الدستور التركي القديم بأن دين الدولة الإسلام واستبدل معها القانون المدني السويسري وأمر بلبس القبعة وأبيح زواج المسلمات من غير المسلمين ومنع السفر لأداء فريضة الحج وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله في الأيمان الرسمية!!»[(٢)].

هل هناك من يزعم بعد ذلك أن فصل الدين وتبديل القوانين

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٢).
(٢) نفسه (٤/ ٢٩٢).

وحذف دين الدولـة وغير ذلك، هل يزعم أن هذا كلـه لا يضر الإسلام؟!.

ويرى الشيخ مصطفى -بعدما آلت إليه الأحوال في تركيا اللادينية- أن المروجين لفصل الدين عن الدولة أحد اثنين: إما مستبطن للإلحاد، أو جاهل بمعنى ما يقول؛ لأن ترويج الفكرة لا يتفق مع الإيمان بأن الدين منزل من عند الله ﷻ، وأن أحكامه المذكورة في الكتاب والسنة أحكام الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ[1].

ولم يغب عنه ملاحظة ما بدأ يحدث في مصر، تقليدًا لتركيا؛ فإن «فصل الدين وإقصاؤه عن السياسة أخذ يعمل به منذ زمن قسمًا في مصر وتمامًا في تركيا الجديدة»[2].

وحرص الشيخ -لشدة غيرته على الإسلام- على التنبيه إلى ما بدأ يحدث في مصر حينذاك من خطوات تمهيدية تهيئ الأذهان إلى تكرار ما يحدث في تركيا، فأخذ يعارض وينقد المروجين لفصل

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٤).

(٢) نفسه (١/ ١١).

الدين عن السياسة بمصر، ولم يلق بالًا لمن ينقده لأنه يتدخل في شئون بلد آخر غير بلده «والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شيء، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام، فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه».

وبهذه العقيدة وقف بعنف لوجهة النظر القائلة بأن «في إمكان أي حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية، وليس في هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال في تركيا الجديدة»[1].

ويدفع الشيخ مصطفى صبري هذا الرأي بواقع الحال الذي آل إليه الجيل الجديد في تركيا.

إنه يرى ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة، بزعم أن في دين الأمة كفاية، شدة الضرر الذي سيعود على الأمة من جراء ذلك، لسبب بسيط واضح لا يحتاج إلى كثرة الجدل، إذ أنه من البديهي أن

---

(١) كان صاحب هذا الرأي هو الشيخ المراغي (٤/ ٢٨٥).

الحكومة تستطيع التأثير في الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير في الحكومة ما دامت خاضعة لحكمها «فليس في مقدور الأمة التأثير في حكومتها غير تغييرها؛ فإذا لم تغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك في تأثير الحكومة فيها وتمشيها على هواها وتنشئة أبنائها على مبادئها دون التأثير من الأمة في الحكومة»[(١)].

وأخذ ينبه أيضًا إلى نوايا إسماعيل صدقي باشا الذي اقترح في مجلس النواب توحيد القضاء في مصر وإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية، وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة، حيث عارضه النواب العارفون لحقيقة نوايا الباشا، وأعلنوا أن الإسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضًا، وإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية المتضمن لإلغاء المحاكم الشرعية، ينافي كون الإسلام دين حكم.

ويعلق الشيخ مصطفى على ذلك ساخرًا بقوله: «لكن دولة إسماعيل صدقي باشا، الذي لا يجهل كون الإسلام دين حكم، يريد

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩١).

إلغاء هذا الحكم؛ لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس»[1].

يتفق الشيخ مصطفى صبري في موقفه مع إجماع علماء المسلمين أن الإسلام لا ينحصر في العبادات «بل يعم نظره المعاملات والعقوبات وكل ما يدخل في اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ، فهو عبادة وشريعة وتنفيذ ودفاع.. الإسلام ينطوي على كل ما تحتاج إليه الدولة والأمة من القوانين»[2].

وما دام الأمر كذلك، فلا يصح تقليد الغربيين في الفصل بين

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٨٢).
كذلك ينبغي الانتباه إلى خدعة إطلاق أسماء على غير مسمياتها للتمويه والتضليل، وعلى سبيل المثال؛ فإن ما وصف إسماعيل صدقي لاقتراحه بأنه «توحيد للمحاكم» يشبه تمامًا ما فعله مصطفى كمال من قبل، حيث سَمَّى إلغاء الأحكام الشرعية توحيد المحاكم، وسمى منعه للعلوم الإسلامية وإبطالها توحيد التعليم التركي، وسمى تفضيله للقوانين الأوربية الأساس كقانون سويسرا للأحكام الشرعية إيثارًا للأحكام الحديثة، وتحت زعم الحرية الدينية فإنه يسمح بالحرية الدينية للوثني أو اليهودي أو النصراني ولا يسمح بها للمسلم، حيث يجبر إجبارًا على استباحة شرائع الإسلام من حلال وحرام.
(ينظر الجزء الأول من كتاب الأستاذ أنور الجندي «تاريخ الصحافة الإسلامية» (١/ ٢٣٤)، و «المنار» لصاحبها رشيد رضا - دار الأنصار بالقاهرة ١٩٨٣م.
(٢) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٢٩٥).

الدين والسياسة، لعدم وجود القانون الإلهي عندهم، كذلك ليس لديه علم الفقه المستنبط من كتابهم وسنة نبيهم ﷺ ولا أصول الفقه، فكيف نترك تراثنا التشريعي العظيم ونستورد قوانين من وضع البشر؟!

إن ضرورة المحافظة على استقلال المسلمين أيضًا أفرادًا ومجتمعات تقتضي الامتناع عن تقليد الأمم الأخرى «والمسلم المتعلم إنما يكون مسلمًا متعلمًا بالاستقلال في العقيدة الدينية، ولا يجوز للمسلم المتعلم تقليد غيره من المسلمين في العقيدة.. فما ظنك بتقليد غير المسلمين؟!»[1].

هذا فضلًا عن الفارق الكبير بين التشريع الإلهي والقانون البشري؛ بل لا نسبة بينهما إذا بحثنا كيفية إصدار القوانين بواسطة المجالس النيابية، ويكفي أن نعرف أن النظام الديمقراطي يدار بأجهزة ومؤسسات لا تعبر تعبيرًا صحيحًا عن الأمة، وعلى سبيل المثال، يمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي:

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (١/ ١٣).

١- أن أكثر الآراء البشرية نسبية في الوصول إلى الحق أو معرفته.

٢- العبرة في النظام هناك بعدد الآراء لا بمدى قوتها وأصالتها، ودعك من التلاعب وتضارب المصالح حيث تولد الاستبداد والافتئات.

٣- الشبهات قوية في صحة نيابة أعضاء هذه المجالس النيابية عن الأمة التي يمثلونها[١].

٤- أن القانون البشري يتخذ أداة لتقسيم الناس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة، فتضيع العدالة[٢].

فلا عجب إذن أن يظهر أحد المصلحين في أوروبا لينادي بضرورة إدخال الدين في نظام الحكم، فقد قال المصلح الشهير كلفن: «الملك الذي لا ينشد مجد الله فليس بالذي يقيم مملكة وإنما لصوصية»[٣].

أين هذا من المحاكم في الدولة الإسلامية؟ إنه القانون بتمام

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٣٢).
(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٤٥).
(٣) المصدر السابق (٤/ ٣٣٥).

معنى الكلمة؛ لأنه القانون الإلهي وكفى، والكل -حتى الخليفة- تحت حكمه وسلطته وفي الحديث **«قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة»** يعبر عن الحكومة الإلهية أصدق تعبير[١].

ولم يغفل الشيخ مصطفى صبري الرد على المعترضين على تطبيق الشريعة الإسلامية، وحججهم تتلخص في رأين:

١- وجود الأقليات غير المسلمة.

٢- القانون السماوي يوجد امتيازًا لرجال الدين.

الأقليات غير المسلمة:

أما توهم أن غير المسلمين المتوطنين في بلاد الإسلام لا يأمنون جور القوانين الشرعية، فمردود عليهم بالمفهوم الديمقراطي نفسه، حيث يشكل المسلمون أغلبية تضمن لهم التغلب على القوانين الوضعية -منصفين أو جائرين- هؤلاء أنفسهم تمنعهم الشريعة الإسلامية إذا احتكموا إليها من الجور والظلم على غيرهم.

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٣٥).

وكانت حافظة الشيخ مليئة بما يؤيد ذلك، فانتقى منها واقعة واحدة عاصرها وحدثت أمامه عندما كان نائبًا عن «توقاد» حيث قام نزاع بين الأروام والبلغار العثمانيين على الكنائس الموجودة في «مدونيا»، كانت حينذاك من أجزاء البلاد العثمانية، وادعى كل من الفريقين استحقاقه لها، فأحالت الحكومة موضوع النزاع إلى مجلس النواب للفصل فيه، فقام «آد يستيدي باشا» الرومي نائب أزمير خطيبًا فقال: «إن لهذه الدولة دارًا للفتوى تفصل في المسائل المعروضة عليها بموجب القوانين الشرعية؛ فأحيلوا الأمر على رأي تلك الدار ونحن الأروام راضون عما ستصدره من القرار».

من هذا نرى أن الباشا الرومي احتكم إلى دار الفتوى وهو موقن أنها حق وأن الوزارة بسلطانها لا تقدر على استمالتها إلى خلاف الحق[1].

والدارس لتاريخ الخلافة العثمانية لا يسعه إلا الإقرار بأن التسامح الديني وحرية التدين كانت أحد الظواهر اللافتة للأنظار وتعكس

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ٣٤٠).

حرص السلاطين على تنفيذ الإسلام بروحه ونصوصه... قال المؤرخان لافيس ورامبو: «إن محمدًا فاتح القسطنطينية كان كسائر سلاطين الترك والمغول بعيدًا عن كل اضطهاد ديني، وكانت حكومة الترك لا تعارض أحدًا في دينه، وكان الأتراك لا يمسون امتيازات الكنيسة الأرثوذكسية»... ثم نقل هذان المؤرخان من القرآن هاتين الآيتين الكريمتين: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٩٠]، ثم: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة:٢٥٦][١].

وحدث مرة أن السلطان سليم الأول أراد توحيد عناصر السلطنة وإجبار المسيحيين على إحدى خطتين: الإسلام أو الرحيل، فقام في وجهه شيخ الإسلام «ذبنيللي علي أفندي» وقال له: «لا يحق لك هذا والمسيحيون متى خضعوا ودفعوا الجزية فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم»[٢].

---

(١) شكيب أرسلان «حاضر العالم الإسلامي» (٣/ ٣٢٥).
(٢) المصدر السابق (ص:٣٢٨).

ولا نظن أن هناك مثيلًا لهذه المعاملة الكريمة الراقية التي تعكس عدالة الإسلام حتى ولو رأى ذلك إلى حدوث قلاقل وفتن، وقد فسر أحد مشاهير أساتيذ الحقوق والعلوم السياسية «المسيو لويس دنول» علل أحد أعظم عوامل انحلال الدولة العثمانية بالحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية[١].

ويقول الأمير شكيب أرسلان: «ولقد كان بالسلطنة العثمانية عشرات ملايين من المسيحيين يعيشون وافرين مترفهين كاسبين متمتعين بامتيازات كثيرة مدة عمل الأتراك بالشرع الإسلامي، فلما جاءت الجمهورية التركية الحاضرة وبطل العمل بالشرع وأخذ الترك بأوضاع الإفرنج وقلدوهم في كل شيء وعولوا على سياسة

---

(١) نفسه (ص:٣٢٧).

وينظر أيضًا كتاب الأستاذ عبد العزيز الشناوي «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها» حيث عرض بإسهاب لرأي المؤرخ الأمريكي ليبر الذي رأى أنه لو نفذ السلطان سليم قرار لنجم عنه مزايا كبرى للدولة، من بينها أنها كانت ستنعم بوحدة العقيدة الدينية وسيحدث اختلاط وانصهار بين الرعايا المسيحيين والرعايا المسلمين وأيضًا فإن وجه التاريخ في الشرق الأدنى كان سيتغير تغيرًا جذريًا.

ويرى الدكتور الشناوي أن رأي شيخ الإسلام يعتبر تحديًا للسلطان ورجوعًا إلى الحق وتمسكًا بمبادئ الشريعة الإسلامية ودليلًا على شجاعته الأدبية (١/ ٤١٧).

التمغرب لم يبق في جميع الأناضول إلا فئة قليلة جدًّا من المسيحيين أي عدة آلاف».

ويقرر في النهاية أن هذا برهان ساطع على سماحة الشرع الإسلامي وإمكان تساكن المسلم والمسيحي واليهودي في ظله بالأمان والاطمئنان[1].

امتياز علماء الدين:

أما الظن بأن العمل بالقوانين الدينية يوجد امتيازًا لعلماء الدين على غيرهم، فإنه مردود أيضًا؛ إذ الخطأ في هذا الظن ناجم عن قياس علماء الإسلام برجال الكنائس ولا مجال للمقارنة بينهما، فقد كان رجال الكنائس يضعون القوانين الدينية من عند أنفسهم، وكان الحال في أوروبا -قبل فصل الدين عن السياسة- يتمثَّل في استبدادهم بقوة التشريع فانتقل هذا الاستبداد بعد الفصل إلى رجال الحكومة الزمنية الناجحين في انتخابات النواب.

---

(١) شكيب أرسلان «حاضر العالم الإسلامي» (٣/ ٣٢٨).

والمقارنة -كما يرى الشيخ مصطفى صبري- غير صحيحة وغير مطابقة بالمرة عند تناول الشريعة الإسلامية؛ لأن علماء الإسلام المجتهدين -فضلًا عمن دونهم- لا يرون لأنفسهم حق التشريع أبدًا إنما التشريع في الإسلام لله تعالى ولرسوله ﷺ بوحي من الله ﷻ[1].

وهو الرأي الذي يذهب إليه أحد فقهاء الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث مطابقًا لإجماع علماء الإسلام على امتداد العصور.

يقول الدكتور حامد ربيع: «لقد درج المحدثون على فهم النظم الإسلامية من منطلق المفاهيم الغربية المتداولة، وقد سبق ورأينا كيف أن سلطة التشريع في التراث الإسلامي إنما تعني عملية تخريج الأحكام، وليست مرادفًا لفكرة سن القانون بالمعنى المتداول»[2].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٤١).

(٢) د. حامد ربيع، مقدمة كتاب «سلوك المالك في تدبير الممالك» (ص:١٣٢) الجزء الأول ط. دار الشعب بالقاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. وأبحاث الدكتور حامد ربيع تشكل أحد الصخور الشامخة التي تتحطم على حافتها أمواج الفكر السياسي الغربي وتابعيه في العالم الإسلامي، كما ترسخ جوانب الأصالة والامتياز والتفوق للتشريع الإلهي التي عجزت الأنظمة المعاصرة عن اللحاق به!!.

معالم نظريته السياسية

وله نظرية سياسية متكاملة قائمة على أنقاض النقائص الملاحظة عند التطبيق في النظامين الماركسي والديمقراطي:

١- فإن الماركسية تستند على الإلحاد وتغري الفقراء بالثورة على الأغنياء. وعند التطبيق يتضح أن الطبقات الدنيا تعاني من كبت الحريات والمظالم التي تقع من جانب رءوس الحزب البلشفي.

٢- وفي الديمقراطية يتحزب أصول الوطن الواحد وتتصارع القوى وتتضارب المصالح الشخصية.

والقاسم المشترك الجامع بين النظامين: البعد عن الدين والقيم الأخلاقية والسماح باختلاط الرجال بالنساء والانحلال والتدهور الاجتماعي[١].

أما الديمقراطية الإسلامية كما يراها الشيخ مصطفى صبري فإن أبرز معالمها هي:

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (٤/ ١٦).

١- الإيمان بالله تعالى وتحكيم الشرع والخضوع للقيم الأخلاقية الثابتة.

٢- عالمية الدعوة الإسلامية وتفوقها على الشيوعية من حيث إخضاع الناس لله رب العالمين.

ولكن من الضروري أن يعمل علماء الإسلام على تضييق الهوة بين طبقتي الأغنياء والفقراء ومحاربة الترف وحثّ الأغنياء على أداء حقوق الفقراء في أموالهم.

٣- عدم الفصل بين الدين والدولة، وهو متحقق ففي نظام الخلافة التي هي عبارة عن كون حكومة ما نائبة مناب رسول الله ﷺ في القيام بأحكام الشرع الإسلامي، فلها ركنان: حكومة ونيابة[(١)].

٤- مجلس الشورى للخليفة وله دوره كمستشار للخليفة مع بقاء الحكومة والإجراء في يد الخليفة.

وقد حرص الشيخ على هذا الإيضاح لكي يبين أن نزع أتاتورك

---

(١) «النكير على منكري النعمة» ط. بيروت (ص:٣٩).

لسلطة عبد الحميد -آخر الخلفاء- وتحويلها إلى «المجلس الوطني» كأنه مجلس شورى، هذا العمل كان في الحقيقة إجراء استبداديًا لا يمت إلى الشورى بصلة، ويردف ذلك قائلًا: «ليرفع شأن الشورى ولا يتوهم أن مذهبي تعظيم السلطان وتصغير الشورى على الإطلاق كما هو دأب المشغوفين بالحكومات المطلقة» إذ يعرفني من يعرفني ومناظرتي الاتحاديين في البرلمان العثماني ودفاعي الذي قضيت به حق الشورى...»[١].

أما الزعم بأن الحكم في عهد أتاتورك حكم الشعب فإنه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، فإن «حكم الفرد اليوم بتركيا أشد بطشًا مما كان في الماضي بآلاف الأضعاف»[٢].

وكان الشيخ صبري بهذا الرأي أسبق من المؤرخ الإنجليزي «توينبي» الذي وصف أتاتورك بالدكتاتور الذي أخذ يعمل على طريق حزب واحد يتمتع باحتكار السلطة دون سواه، كما بينّا آنفًا!

---

(١) المصدر السابق (ص:١٠٦).
(٢) نفسه (١٠٤).

المبحث الثالث
لمحات عن مواقفه العلمية وأقواله المأثورة

مع أن الكتاب مخصص لفكر الشيخ مصطفى صبري السياسي، غير أننا لا يمكن أن نغفل موقفه العلمي ودفاعه عن عقيدة الإسلام؛ لأنه لا يرى الفصل بين الدين والسياسة كما نرى.

ومن هنا نراه مدافعًا بشدة عن عقائد المسلمين الأوائل، منكرًا على المنحرفين فهمهم للإسلام بدعوى «التحديث» أو «العصرية».

وقد أخذ على عاتقه صد هجمات عنيفة مع كثير من العلماء، ووقف وحده يغالب المبهورين بحضارة الغرب فاضطروا إلى إنكار أو تأويل بعض الأصول في العقيدة الإسلامية، واعتبرهم منحرفين عن الثقافة الإسلامية إلى الثقافة الغربية، قال في هذا الشأن:

«وأصل المسألة للمتعلمين العصريين من الكتاب عقيدة راسخة، أرسخها في أذهانهم العلم الحديث المادي الذي يؤمنون به فوق إيمانهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهي إنكار الأمور الغيبية مثل

المعجزات والنبوة بمعناها المعروف عن المليّين..؛ إذ لما رأوه منها في كتب الحديث طعنوا في صحته، ولما رأوه في القرآن أولوه»[1].

وكان الشيخ أمام موجة عاتية من تأويلات مسرفة خشي علها من إنكار أصول في الإسلام ومن أهمها الإيمان بالغيب.

وقد لاحظ المعركة التي دارت بين فرح أنطون منشئ مجلة «الجامعة» وبين الشيخ محمد عبده، ومن أقوال أنطون التي أثارته ودفعته إلى تأليف كتابه الكبير الآنف الذكر، هذا الرأي: «إن الدين هو الإيمان بخالق غير منظور وآخرة غير منظورة، ومعجزة ووحي ونبوءة وبعث وحشر وسؤال وحساب وثواب وعذاب في الجنة والنار، وكلها غير محسوسة ولا معقولة... ولهذا كان العقلاء من الفلاسفة ورجال الدين في كل ملة ينادون بإبعاد العقل عن الدين».

فرأى الشيخ مصطفى في هذا الرأي دافعًا لتأليف كتابه المسمى «موقف العقل والعلم العالم من رب العالمين ورسله» وسبقه بالكتاب المشار إليه بالهامش[2].

---

(١) «القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون» (ص:٢٤).
(٢) المصدر السابق (١٩).

وإن النظرة الفاحصة لأسماء العلماء الذين أورد ذكرهم في كتبه منقبًا عن آرائهم ومعترضًا على بعضها، هذه النظرة تساعدنا في تكوين فكرة عن أثقال المسئوليات العلمية التي ناء بحملها، فمن هؤلاء:

فريد وجدي، الشيخ محمد عبده، الشيخ رشيد رضا، قاسم أمين، طه حسين، دكتور محمد حسين هيكل، الأستاذ العقاد، زكي مبارك، الشيخ المراغي، الشيخ عبد العزيز البشري، الأستاذ أحمد أمين، الشيخ شلتوت.

ولكنه وجد أعوانًا له التمسها في آراء أمثال الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ محمد زهران والشيخ محمد يس والعالم الهندي مولانا شبلي النعماني.

كذلك كان غيورًا على سنة رسول الله ﷺ؛ لاحظ أن «الطائفة العصرية» لا تعول على كتب الحديث؛ حيث أوضح أن اعتماد السنة يجب أن يكون صنو الأخذ بالقرآن الحكيم، وعلى العكس فإن «التشكيك في أمانة المنابع الإسلامية عن آخرها بالنسبة إلى الأحاديث

يستلزم التشكيك في تلك المنابع بالنسبة إلى القرآن أيضًا»[1].

وعاش الرجل في عصر فتنة العلم الغربي التجريبي الذي طغى على العقيدة النصرانية في الغرب، وحاول المثقفون المتأثرون بأوروبا نقل الفتنة بحذافيرها إلى الشرق الإسلامي، ولم يتنبهوا إلى اختلاف التصورين للعلم بين الإسلام والنصرانية، وعلاقته بالعقيدة في كل منهما.

ولم يعش الشيخ معنا ليرى انتصار الدين في عصرنا بعد انحسار موجة فتنة العلم، وأصبح العلماء يتجهون إلى الدين «وكذلك الساسة كما سيتضح لنا» بتواضع ومعرفة لأقدارهم.

ولكن كفى الشيخ صبري فخرًا أنه لم يخضع لموجة الفتنة، ورفع رأسه عاليًا شامخًا معتزًا بعقيدته الإسلامية المؤيدة بالعلم والعقل، وأخذ يكافح المتشككين وعلمهم الحديث الذي اتخذوا منه دعامة لشكوكهم.

ومن العجب أنه اعتبر منهج الشيخ محمد عبده يمثل باسم

---

(١) المصدر السابق (ص:١٧٤).

النهضة الدينية الحركة القهقرية أمام خصوم الإسلام الغربيين المتسلطين على كتابه[١]. كذلك أثار عجبنا الدفاع عن «علم الكلام» وربما نجد له العذر في سيطرة الثقافة الإسلامية بالمناهج المعروفة آنذاك، فظن أنه لابد للمدافع عن الإسلام من علم الكلام التقليدي لصد هجمات المثقفين ثقافة غربية.

ونعذره أيضًا لأن اطلاعاته الواسعة على كتب معاصريه ربما حجبت عنه قراءة منهج علم الكلام عند شيوخ السلف أمثال ابن حنبل وابن تيمية وابن القيم، فضلًا عن تأثره الاتهامات الباطلة الموجهة حينذاك لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولم تكن كتبه قد طبعت وراجت بمثل الرواج الذي نعرفه اليوم، ولو كانت هناك فرصة للاطلاع عليها ودراستها لأنصف الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بدل نقدهما واتهامهما بالابتداع!!.

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم...» (١/ ٣٤٧)، وتنبه إلى أن معارضة الدين باسم العلم ليست عامة بأوروبا، فإن في الغرب مسالك فلسفية ورجالًا آخرين كثيرين انتقدوا مذهب المادية الإلحادية والإثباتية الوضعية انتقادًا شديدًا ولم يوافقوهم على القول بمنافاة العقل والعلم للدين. (ص: ٣٦٤-٣٦٥).

من أقواله المأثورة

* في الغرب نزاع وجدال بين العلم والدين ناشئ عن خصوصية دين الغربيين، وليس في الشرق هذا النزاع إلا في قلوب مقلدي الغرب الذين لا يعرفون الإسلام رغم أنه دينهم. (٢/ ١٨).

وهذا الأسلوب المفرق بين العقل والقلب ينتهي إلى القول بأن الإنسان يؤمن بالعقائد الدينية ولا يؤمن بعقله، وهذا القول كما ينطبق على الدين المسيحي، لكن الإسلام لا يوجد في عقائده ما لا يقبله العقل. (١/ ٤٣٩).

* لا نعترف بأن الأمم المتحضرة المتغلبة بأنهم أعقل الأمم. نعم لعقولهم تقدمٌ في الماديات لا في المعنويات. (١/ ١٢)، ويقول: إن العقل الحر في دائرة قوانينه الخاصة حسب المسلم نبراسًا في إنارة طريقه إلى أصول العقائد الدينية. (١/ ٣٢٨).

* إن السقوط الديني للشرق الإسلامي أفظع عندي وأعظم خطرًا وأكثر مساسًا بكرامته من سقوطه السياسي. (١/ ٣٥٩).

* لو قارنتم ما فعل السلف من علمائنا مع فلسفة اليونان، بما فعل الخلف مع فلسفة الغرب؛ لوجدتم الفرق بين قوة السلف وضعف الخلف هائلًا. (٢/ ١١٢).

* من آثار الإلحاد في النفوس: الخلاء الموحش بسبب فقدان الأنيس الروحي الذي هو الدين. (١/ ١٠٣).

* قال عندما اتهموه بالجمود: «أذيب الجامد فنجم الجاحد». (١/ ١٠١).

* إن استعمار القلوب أصعب من الاستعمار العسكري. (١/ ٤٤٢).

* إن في الشرق اليوم شخصيات وأسماء أُكبرت واتُّخذت قدوة في الزيغ عن محجة الإسلام. (١/ ٤٥).

* إن ما يحدث في تركيا تحت إكراه حكومتها تحصل بمصر في هدوء وطواعية (١/ ٤٤٤)، ويتلخص نقد الشيخ مصطفى صبري لما كان يدور في مصر حينذاك «مسامحة الوزارات المصرية في أمر الدين وضعف التمسك به في أوساط المثقفين الجدد المعتلين بتقليد المبادئ الغربية من ناحية، وتقليد الشيخ محمد عبده من ناحية، الذي

أحدث بها أسرف من تأويلاته لنصوص القرآن مادية جديدة في الإسلام، أو باطنية جديدة متمشية مع مادية الغرب». (١/ ٣٢٣).

وقد اعترض -على طول كتاب «النكير على منكري النعمة» وعرضه- على أبرز القضايا التي تفجرت في عصره، منها: كتاب طه حسين في «الشعر الجاهلي»، وعلي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم». فللمسلم قوتان: قوة من دينه وقوة من عقله، ولا قوة لمن لا دين له، والمسيحي في حرب مستمرة بين دينه وعقله المتعارضين.

* أهمية العقيدة وضرورة العناية بها وتصحيحها: «مما يدل على عظم خطورة الناحية الاعتقادية في الإسلام التي هي الناحية العلمية، بالنسبة إلى الناحية العملية، مع كون الثانية أصعب من الأولى..

إن شارب الخمر بالفعل أو الزاني بالفعل مثلًا لا يكفر ما دام يُعدّ نفسه آثمًا فيما يفعله، ويكفر من لم يزنِ ولم يشرب الخمر ولكنه أباحهما» خشيته من التحول العصري من النبوة إلى العبقرية، ويرى أن الكلام عن عبقرية النبي ﷺ عدم الإقرار بالنبوة، «وخلاصة هدف كتاب العبقرية -لاستثناء العقاد- جعل محمدًا ﷺ نبيًا عصريًا إن زالت زعامته للمسلمين كافة فلا يزال زعيمًا للعرب».

العناية بالعمل مع العلم:

وبانضمام العمل إلى العقيدة يحصل الكمال في الإسلام وينتفع المسلم الكامل بدينه في الدنيا قبل أن ينتفع به في الآخرة.

قال بعد أن أورد أقوال شاهدين كبيرين من فضلاء المسحيين هما صليب سامي باشا، وصاوا باشا الرومي: «إن الإسلام له تشريع مستقل بُني على نصوص الكتاب والسنة أو استنباط أئمة الفقه المجتهدين منهما. وهذا التشريع الإسلامي المنطوي على كل ما نحتاج إليه فردًا وأمة ودولة، نراه موجودًا بأيدينا وفي خزائن دور الكتب التي ورثناها من أسلافنا، أثمن من كل كنز -أثري وغير أثري- يوجد في الدنيا، وقد عملت به الدول الإسلامية العظمى إلى أقرب عهد منا. فوجود هذه الشريعة المباركة الفسيحة الأرجاء التي يعجز عن الإتيان بمثلها بل بعشر معشار مثلها لو أعد له أكبر لجنة من العلماء القانونيين، من حقه أن يكون أعظم مانع لنا من فصل الدين عن السياسة».

الخلافة إذن هي التي بمعنى الخلافة عن رسول الله ﷺ عبارة

عن التزام أحكام الشرع الإسلامي ممن يتولى الحكم على المسلمين؛ لأنه إنما يكون بهذه الطريقة خليفة عن الرسول ﷺ.

* ظل لفظ الأتراك يستعمل أجيالًا طويلة على لسان الغربيين كمرادف المسلمين.

* تناقلت الألسن حكايات القضاة المرتشين حتى اتخذ منها أعداء الإسلام من الأجانب والمسلمين المتفرنجين دعاية مستمرة ضد المحاكم الشرعية، إلا أن تلك المحاكم وقضاتها الشرعيين المفروض كونهم مؤمنين بالله وبقوانينه المنزلة لا يمكن أن يميلوا عن الحق أكثر من المحاكم غير الشرعية وقضاتها غير المربوطة رءوسهم بحكومة الله.

* نقد قاسم أمين في تناوله لقضية المرأة منبهًا إلى أن كتابه «قولي في المرأة» كان أسبق من كتاب قاسم أمين، وأزعجه بداية الانهيار بسبب رفع الحجاب والرقص وضياع الحياء وفقد الغيرة على النساء.

* ونقد الدكتور محمد حسين هيكل في منهجه المتبع بكتاب «حياة محمد ﷺ» وموقفه من الأحاديث النبوية.

* اعترض على كل من توفيق الحكيم وأمين الخولي بمناسبة رسالة قُدِّمت للجامعة المصرية تطعن في قصة أصحاب الكهف.

* كما انتقد اتخاذ الجامعة المصرية لشارة «الفرعونية» واعتبارها جامعة «لا دينية» في مواجهة جامعة الأزهر.

* قال: «إن النهضة الفكرية المزعومة على أيدي المتفرنجين لا تخيف المستعمرين بل يخيفهم القرآن».

* رأى أن أعظم الواجبات هو تصحيح عقيدة الخاصة كما يقال (حاميها حراميها - وهاديها معاديها).

* اعترض على زكي مبارك على ثورته على الأمور الغيبية.

* كما نوه بأن شبل شمبل هو ناشر فكرة الإلحاد في البلاد العربية.

* مع إعجابه بالأستاذ العقاد بكتابه «عبقرية محمد ﷺ» ونقده لباقي مؤلفي العبقريات، يرى خطأ العقاد لتبنيه فكرة تهيؤ الزمان والمكان لنبوة رسول الله ﷺ، ويقول: «القرآن هو سبب النجاح وليس التهيؤ المزعوم لظروف البيئة والزمان».

* هاجم الشيخ شلتوت لإنكار الشيطان كما صوره القرآن شخصًا يرى ويسمع ويقول ويجادل ويتكبر فيؤمر بالسجدة لآدم ويعصي الله ويعد ويمني وينسل ويعيش إلى يوم الوقت المعلوم... وهاجمه أيضًا بسبب إنكاره رفع عيسى عليه السلام.

* نقد بعض علماء الدين الجاعلين ديدنهم تهيئة الأدلة المتمشية مع أهواء المتعلمين.. أي إخضاع الشرع للتفسيرات العلمية المتغيرة بتغير العصور والاكتشافات في حقول التجارب وأجهزة المعامل، فتوسعوا في داء التأويل، وكان من الآفات الكبيرة في التاريخ العقدي للمسلمين.

كما هاجم بشدة التأويلات المخالفة لتفسير السلف أو تكذيب الرواة.

* نقد بشدة غلو فكرة القومية عند الترك وعند العرب، وكان يفضل العرب على الترك؛ لأن القرآن نزل على لغتهم، ولغة العرب أفصح جميع اللغات وأفضلها، ولأن فيهم -أي العرب- فضلًا عن محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث إلى الناس خاتم النبيين ورحمة العالمين، رجالًا ممتازين مثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لا يوجد ولا يمكن أن يوجد نظيرهم في الإسلام والإنسانية في غير العرب.

* لم تنطل عليه تصريحات «ويلسون» رئيس الجمهورية الأمريكية الأسبق عن الحرية لكافة الشعوب؛ لأنه انتهى إلى وضع بلاد المسلمين -وهي التابعة للقوانين السماوية- تحت انتداب الدول الإنجليزية والفرنسية العاملة بالقوانين الأرضية.

فكأنما أراد أن يجعل الأرض سماء والسماء أرضًا[١].

* نبه إلى تأييد الاستعمار لحركات التجديد الهدام للإسلام ومعادة الحركات السلفية.

(١) يقول الأستاذ عبد الفتاح عبد المقصود بمناسبة مولد ميثاق «عصبة الأمم» عقب الحرب العالمية الأولى: ««كليمنصو» النمر الفرنسي يتنكر ويتنمر، و«لويد جورج» الثعلب البريطاني يستأسد ويزأر، أما «ويلسون» فقد بدأ طريقه وهو صاحب دعوة، ثم أنهاه وهو صاحب ادعاء. ووضعت مصاير الشعوب على مائدة المؤتمر كصحاف طعام بمأدبة ذئاب، لقد تغير الشعار، لم تعد «الحرية لكافة الشعوب» بل أصبح الآن «الويل للضعيف والويل للمغلوب». من كتابه «صليبية إلى الأبد» (ص:٢٢) - الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٥م.

الفصل الثاني

الشيخ مصطفى صبري سابق لعصره

المسألة الأولى: كشف تزييف التاريخ الذي وضع الخلافة العثمانية في مصاف الدول الاستعمارية الغربية.

المسألة الثانية: التحذير من تقليد جناحي الحضارة المعاصرة

- الولايات المتحدة مع غرب أوروبا.
- الاتحاد السوفيتي.

لكي نبين كيف كان الشيخ مصطفى صبري سابقًا لعصره، سنعرض بالصفحات القادمة لموقفه من مسألتين:

الأولى: كشف لتزييف التاريخ الذي وضع الخلافة العثمانية في مصاف الدول الاستعمارية الغربية، وسنستند إلى المؤرخ البريطاني الشهير «أرنولد توينبي» الذي أقرّ بأنها كانت تحمي الدول العربية أيام قوّتها.

الثانية: كان سابقًا لعصره في التحذير من تقليد جناحي الحضارة المعاصرة: الولايات المتحدة الأمريكية مع غرب أوروبا، والاتحاد السوفيتي، وكأنه توقع ضياع الأجيال المقلدة لأوروبا «شرقها وغربها»؛ ليحثها على توظيف عقولها وسواعدها في إقامة نهضة ترتكز على تراثها الإسلاميّ.

وسنرى كيف استطاع ببصيرة العالم المسلم المخلص معرفة أن الآراء المثالية التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسن عقب الحرب العالمية الأولى لم تصمد طويلًا أمام الفلسفة النفعية الأمريكية ومصالح الشركات الكبرى هناك باعتراف الوزير الأمريكي الأسبق

«كسنجر»، فضلًا عن معارضة أوروبا الشديدة التي أُتخمت بثروات مستعمراتها بأفريقيا وأسيا واتخذت من سكانها عبيدًا لها طيلة نحو أربعة قرون، وبالمثل؛ لم تخدعه الشعارات البراقة للحكومة الشيوعية التي جذبت بها الفقراء وعمال العالم.

وقد صدق حدسه؛ فإن التجربة الماركسية أسفرت عن أبشع صور الظلم في التعامل مع الشعب، كما بيّن ذلك الفيلسوف البريطاني «برتراند راسل».

ومن المعروف الآن كيف استطاع الاستعمار بوسائل الغزو الثقافي -ومنها تدخّله في تغيير مناهج التعليم- تصويره الخلافة العثمانية بصورة الاستعمار!

وما أبعد هذا الدس الرخيص عن الواقع!

فقد جاءت دول أوروبا مستعمرة لبلاد العرب والمسلمين، بينما كانت هذه البلاد نفسها في حماية الدولة العثمانية، ومن ثمّ فقد أخرت استعمار الغرب لها، ربما لعدة قرون.

يقول المؤرخ الإنجليزي «أرنولد توينبي»: «ظلت الإمبراطورية العثمانية لسنوات عديدة تقوم بنفس الخدمة للعرب -كالولايات المتحدة بالنسبة لأمريكا اللاتينية -أعني الحماية- وذلك طوال المدة التي كانت الامبراطورية العثمانية تملك القوة فيها.. ولم يبدأ العالم العربي يقاسي من العدوان الأوروبي إلا بعد ضعف الإمبراطورية العثمانية وعجزها عن حماية نفسها، الشيء الذي حدث في أواخر القرن الثامن عشر»[١].

فضلًا عن قيامها بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين[٢].

وكذلك كشف الشيخ مصطفى صبري -رحمه الله تعالى- الصورة المصنوعة التي زيّفها الاستعمار الثقافي لكمال أتاتورك -اليهودي الدونمي- حيث وصفه في صورة البطل الذي قاد تركيا إلى التقدم بتقليده الغرب تقليدًا تامًا؛ حيث فرض تشريعات للمرأة واستخدم

---

(١) لمعي المطيعي «أرنولد توينبي... عرض ودراسة نماذج مختارة. عمل إذاعي» (ص:٨١-٨٢) - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - العدد ١٤٨ تاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٦٧م.

(٢) نفسه.

الأبجدية اللاتينية بدلًا من الأبجدية العربية، وجعل الآذان باللغة التركية، وفرض على الأتراك لبس القبعات، وجعل الإجازة الأسبوعية يوم الأحد... إلخ. وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٨م[١].

فبالرغم من نزعة المؤرخ الإنجليزي توينبي الصليبية التي جعلته يدافع عن أتاتورك وثورته التي شبهها بالثورة الفرنسية؛ إلا أنه اعترف بأن حكمه تميز «بطابع فاشي نازي شيوعي»[٢]، وقال بالحرف الواحد: «وقد قام بأحداث هذه الثورة دكتاتور أخذ يعمل على طريقة حزب واحد يتمتع باحتكار السلطة دون سواه»[٣].

وترك زمام الأمور بعده لقادة الجيش حُراسًا لتراثه اللاديني، فواصلوا القمع لكل بادرة للعودة بالشعب التركي إلى عقيدته الإسلامية.

وقد سلّط الأستاذ محمد عبد الله عنان الضوء على ناحية كانت

---

(١) المصدر السابق (ص:١١٥).
وينظر دراستنا لكتاب الشيخ مصطفى صبري «النكير على منكري النعمة» بكتابنا «الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية».
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

خافية، وهي الدور الروسي أيضًا إلى جانب ما قامت به فرنسا وانجلترا وعملاء الصهيونية في هدم الخلافة العثمانية واقتلاع الإسلام من تركيا، قال تحت عنوان «حرب منظمة يشهرها الكماليون على الإسلام»: «... وروسيا تشد أزر تركيا في كل مظاهرة دولية، وتركيا تعرف أنها مدينة بحياتها لروسيا، وحكومة أنقره مازالت حكومة ثورية مثل حكومة موسكو، وهي تحذو حذوها في تطبيق مبادئ الهدم والإباحة إلى أبعد الحدود، وكما أن النزعة الإلحادية تسود الثورة البلشفية، فكذلك الثورة الكمالية تسودها هذه النزعة، وإذن فإن هذا الإلحاد الذي يطبع كل تصرفات الكماليين، وهذه الإباحية التي يغرقون فيها، وهذه الحرب اللادينية المستعرة التي يشهرونها ترجع في كثير من وجوهها إلى غرس أساتذتهم ومدرِّبيهم سادة موسكو»[1].

---

(١) محمد عبد الله عنان «مجلة الرسالة العدد ٨٠ في ١٤/ ١/ ١٩٣٥. نقلًا عن د/ محمد رجب البيومي بكتابه «النهضة الإسلامية في سير أعلام معاصرة» (٣/ ٤٩٠) - دار القلم - دمشق - الدار الشامية بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ويزيدنا الأستاذ محمد قطب أيضًا عن التجربة التركية على يد أتاتورك؛ فيرى أنها هي الرائدة للانقلابات العسكرية في حرب الإسلام، فإن أتاتورك لم يكتف «بإزالة دولة الخلافة -العقبة القائمة يومئذ في وجه إقامة الدولة اليهودية في فلسطين -بل نكّل بالمسلمين تنكيلًا وحشيًّا، فقتل منهم عشرات الألوف من علماء الدين ومن المتمسكين بالدين عامة، وألغى الحروف العربية وأمر بكتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية؛ ليفصل الأجيال الحديثة عن تراثها الإسلامي فصلًا كاملًا، ومنع الآذان باللغة العربية، وألزم الناس بلبس القبعة لكي يصعب عليهم الصلاة، وأمر بإزالة حجاب المرأة المسلمة، وألغى كل أثر للدين في وقاع الحياة، بدءًا بالشريعة الإسلامية والمحاكم... ومرورًا بكل شيء يخطر على بال»[1].

ولكن الشعب التركي لم يستسلم.

---

(١) محمد قطب «واقعنا المعاصر» (ص:٣٣٤) - دار الشروق بالقاهرة ٢٠٠٨م.

المسألة الثانية:

إحاطته بالأحوال السياسية العالمية، ومنها معرفته بتصريحات الرئيس الأمريكي ويلسون حينذاك التي وعد فيها بتحرير الشعوب من الاستعمار، وبالمثل كان النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي قد جذب الشعوب بواسطة دعاياته الواسعة، ووعدها بتحقيق أحلامها بالعدالة الاجتماعية.

وسنعرض للحقائق التي كشف عنها تاريخ هذين النظامين: الأمريكي والروسي.

أولًا: إن استعراض تاريخ أمريكا في عهد الرئيس ويلسون بآرائه المثالية تبين مدى إحاطة الشيخ مصطفى صبري بأحوال عصره، وكيف كان مدركًا لعدم جدوى اعتماد الشعوب الإسلامية المستعمرة على مساعدة أمريكا، فعندما قامت ثورة المكسيك (١٩١١م) كان ويلسون أكثر تعاطفًا مع ثوار المكسيك من تعاطفه مع مصالح الشركات الأمريكية، ومع حرصه على المحافظة على المصالح الأمريكية كان يرى تشيجع الحكومة الدستورية «وكان أول رئيس يعلن أن علاقات

الولايات المتحدة مع حكومة أجنبية لن تعتمد فقط على احترامها للمصالح الأمريكية، ولكن أيضًا على معاملتها لشعبها»[١].

وكانت خطة السلام التي أعلنها في مجلس النواب في ٨/١/١٩١٨م تتضمن تسوية غير متحيزة لمطالب المستعمرات تقوم على مبدأ تقرير المصير وطالب بانسحاب الجيوش الأجنبية إلى أراضيها»[٢]. ولكن خطته قوبلت برفض القادة الأوروبيين ووصفوها بالساذجة، لكنهم لم يستطيعوا تجاهل الجماهير الضخمة والمتحمسة التي قابلت ويلسون في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، أو الاستجابة الشعبية لخطبه المطالبة بتغيير جوهري في النظام الدولي.

وطلب من نظرائه الأوروبيين نبذ قواعد النظام القديم بين الدول، الذي يبلغ عمره ٤٠٠ سنة والاستبدال بها مجموعة جديدة من المبادئ المثالية...

---

(١) روبرت باستور، بحث بعنوان «الولايات المتحدة منقسمة برؤية ثورية»، والفصل السادس من كتاب بعنوان «رحلة قرن» ترجمة هاشم أحمد محمد - المركز القومي للترجمة بالقاهرة - كتاب رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٠١٠ (ص:٢٦٢-٢٦٨).

(٢) المصدر السابق.

وكان يرى أن العالم ضد أية أعمـال ضم أخرى للأراضي وإن حدثت فسوف تضعف الثقة بعصبة الأمم من البداية وكانت له خطة لإنهاء الاستعمار «وكان الإنجليز من أكثر الساخطين عليه»[١].

وكان يرد على خصومه في خُطبِه أثناء جولاته القومية في الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: «إن سلام العالم لا ينشأ بدون أمريكا... وأن سلام ورفاهية العالم ضروريان لأمريكا»[٢].

كذلك رسم أهدافًا جديدة ليس للولايات المتحدة فقط بل للعالم، ووسائل جديدة -مؤسسات وأعراف دولية- لضمان أهداف سلام العالم وحريته، ومن اقتراحاته إعطاء صوته وشرعيته لمن يناضلون من أجل الاستقلال[٣].

ولكن لم تتحقق مثالية ويلسون على أرض الواقع كما تنبأ الشيخ مصطفى صبري.

---

(١) المصدر السابق (ص:٢٧٠-٢٧٢).
(٢) المصدر السابق (ص:٢٩٦).
(٣) المصدر السابق (ص:٢٩٧).

يقول روبرت باستور نقلًا عن هنري كيسنجر بكتابه «الدبلوماسية»:
«إنه على الرغم من كل الدق على الطبول لمثالية ويلسون فإن السياسة الأمريكية قد قطعت أشواطًا منذ الأحداث الجسام التي حدثت خلال فترة رئاسته واستمرت في المسير حتى اليوم، فقد غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسة الدولية في القرن العشرين، فقد أصبح العالم اليوم مختلفًا؛ لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة»[١].

ولا نستغرب من هذا التغيير الذي توقعه مبكرًا الشيخ مصطفى صبري؛ لأن مثالية ويلسون كانت معارضة تمامًا لفلسفة وليم جيمس العملية النفعية التي تسير على خطاها أمريكا شعبًا وحكومات؛ فهل يفهم ساستنا الدرس، ومن ثمّ يكفون عن الاعتماد على الولايات المتحدة في حل القضية الفلسطينية؛ لأنها هي التي غرست إسرائيل في قلب بلادنا وهي التي تمدها بالأموال والأسلحة وتدافع عنها في المحافل الدولية.

---

(١) المصدر السابق (ص:٣٠٢).

إن الشيخ مصطفى صبري كان سابقًا لعصره إذن عندما أيقن مبكرًا العراقيل التي ستضعها القوى المناهضة لمثالية الرئيس الأمريكي ويلسون حينذاك؛ وكأنه ينصح أمته بألا تعتمد على المساعدة من الخارج؛ بل ينبغي الاعتماد على سواعد أبنائها ليخوضوا معارك التحرير تحت راية الجهاد، كما كان يحذّر من النهضة الفكرية المزعومة على أيدي المتفرنجين، فهي لا تخيف المستعمرين بل يخيفهم القرآن.

ثانيًا: وبالمثل حذّر أيضًا من فتنة الشيوعية التي جذبت الجماهير بشعارات خادعة كتحقيق العدل الاجتماعي وإنقاذ العمال من براثن الرأسماليين بينما كان الشعب الروسي يعاني من أسوأ ألوان الظلم.

ولنستشهد برأي الفيلسوف البريطاني برتراند راسل في هذا الصدد.

صور الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل النظام الشيوعي الروسي بصورة صحيحة بعيدًا عن الدعايات الكاذبة والشعارات المضللة التي غَزَت بعض بلاد العالم الإسلامي وخدّرت شعوبها وأفقدتها الوعي لسنوات طويلة، في ظل الوهم بتحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الفقراء!

قال الفيلسوف: «أما في روسيا فقد اختلف التطور.. إذ وقعت الحكومة في أيدي قوم نصبوا أنفسهم للدفاع عن الطبقة العاملة، واستطاعوا بواسطة حرب أهلية أن ينشئوا دكتاتورية عسكرية.

وقد أنتجت السلطة التي لا تقدر المسئولية آثارها بالتدريج، فهؤلاء الذين أمسكوا أَزِمَّة الجيش والشرطة لم يروا ذلك فرصة لإنشاء عدالة اقتصادية، فبعثوا بالجند ليستولوا بالقوة على القمح من أيدي الفلاحين الجائعين الذين ماتوا بالملايين بسبب ذلك.

أما الأجراء الذين حرموا حق الإضراب ولم يتمكنوا من انتخاب نواب عنهم يدافعون عن قضيتهم؛ فقد انخفض مستواهم إلى الحصول على مجرد ما يحفظ الحياة، وفرق النسبة المئوية بين مرتبات ضباط الجيش ومرتبات الجنود أكبر في روسيا منه في أي بلد غربي، ويعيش الذين يتمتعون بالمناصب الكبيرة في العمل في حالة بذخ، على حين يقاسي الموظف العادي بدرجة ما كان مثيله يقاسيه في إنجلترا منذ مائة وخمسين عامًا مضت، ولكنه -حتى هو- يعتبر بين المحظوظين.

ومن وراء النظام الذي يسمونه حرية العمل، نظام آخر هو نظام العمل الجبري ومعسكرات الاعتقال، ولا يمكن التعبير عن الحياة

في هذا التنظيم؛ فالمساعات طويلة إلى درجة لا تحتمل، ولا يكفي الطعام إلا للإبقاء على حياة العامل لمدة سنة أو نحوها فحسب، والملابس في الشتاء القطبي قليلة حتى إنها لا تكاد تكفي المرء في الصيف الإنجليزي، ويقبض على الرجال والنساء من منازلهم في منتصف الليل فلا تعقد لهم محاكمة، ولا تعلق عليهم تهمة في الغالب، ثم يختفون، ولا يجاب عن أسئلة أسرهم، ثم يموتون بعد سنة أو نحوها في شمال شرق سيبريا، أو على شاطئ البحر الأبيض، ويكون موتهم بسبب البرد والإجهاد وسوء التعذية، ولكن ذلك لا يسبب أية مضايقات للسلطات، إذ أن هناك الكثيرين ممن يحلون محلهم»[1].

وقد انتقل هذا النظام الشيوعي اللا إنساني إلى كثير من دول العالم الثالث باسم الاشتراكية «وجاءت موجة الاشتراكية مع الستينات واكتسحت مصر والسودان وسوريا والعراق واليمن وليبيا والصومال وأنجولا وموزمبيق وقرابة نصف العالم، وحملت معها الخراب والإفلاس والدمار الاقتصادي والانهيار الاجتماعي في

---

(١) برتراند راسل «أثر العلم في المجتمع» (ص:٤٢-٤٣) - ترجمة د/ تمام حسان - مكتبة الأسرة بمصر ٢٠١٠م.

كل بدل دخلته وكانت أشبه بالطاعون الفكري والإبادة الجماعية»[١].

وهكذا لم يلق تحذير الشيخ مصطفى صبري آذانًا صاغية، وجنت بعض البلاد الإسلامية الحصاد المر بسبب تطبيق الشيوعية «باسم الاشتراكية من باب الخداع -كمصر في العصر الناصري[٢]، والجزائر في عصر أحمد بن بيلا[٣].

---

(١) د/ مصطفى محمود «الإسلام السياسي والمعركة القادمة» (ص:١٠٥) كتاب اليوم.

(٢) يقول الدكتور مصطفى محمود: «كان جمال عبد الناصر يحارب في الكونغو واليمن ويرفع رايات القومية والاشتراكية في كل مكان من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي.. وكان يهتف مخاطبًا كل مواطن مصري (ارفع رأسك يا أخي).
لكن المواطن المسكين والمخدوع لم يكن ليستطيع أن يرفع رأسه من «طفح المجاري» ومن «كرباج» المخابرات ومن خوف المعتقلات ومن سيف الرقابة ومن عيون المباحث... وساد مناخ لا يزدهر فيه إلا كل منافق وأصبح الشعار هو الطاعة والولاء قبل العلم والكفاءة وتدهورت القيم وهبط الإنتاج وارتفع صوت الغوغاء في كل شيء. وعاش عبد الناصر عشرين عامًا في ضجة إعلامية فارغة ومشاريع دعائية واشتراكية خائبة، ثم أفاق على هزيمة تقصم الظهر وعلى انهيار اقتصادي وعلى مائة ألف قتيل تحت رمال سيناء وعتاد عسكري تحول إلى خردة.
وضاع البلد وضاع المواطن... قناة السويس التي أممها ردمها، والإنجليز الذين أخرجهم أدخل مكانهم اليهود... والوحدة العربية التي رفع رايتها انتكست إلى فرقة وانقسام. [«كتاب أخبار اليوم» (ص:٤٣-٤٤) ١٩٩٧م].

(٣) ويسمِّي الأستاذ محمد قطب جمال بعد الناصر «أتاتورك الثاني» (ص:٥١٣) من كتابه «واقعنا المعاصر» ويذكر أن «أحمد بن بيلا» سرق الثورة الإسلامية «وقائدها الإمام عبد الحمد بن باديس» (ص:٢٤٤) من كتاب «واقعنا المعاصر».

الفصل الثالث

الخلافة العثمانية ليست استعمارًا

الخلافة العثمانية ليست استعمارًا

تمهيد
دور الخلافة العثمانية في نصرة الإسلام

قبل الحديث عن المقولة المفتراة على الخلافة العثمانية بأنها دولة استعمارية، حري بنا أن نستعرض في عجالة مآثرها في سنوات قوتها وعزتها حيث كانت حاضنة للإسلام ومدافعة عنه ببسالة منقطعة النظير.

يقول المؤرخ الثقة الأستاذ محمد شفيق غربال بعد استعراض سعة ملك السلاطين من آل عثمان في أوروبا وآسيا ومصر والشام وفي ساحلي البحر الأحمر اليمني والأفريقي، يقول:

«ويختلف المؤرخون في الكشف عن سر هذا الفتح العظيم وعما أدى إلى إقامة هذه الدولة الإسلامية الجديدة على أنقاض دول المماليك والروم والصقالبة وما خلفته إغارات التتار والصليبيين من مختلف الممالك والإمارات، وعما دعا السلاطين الواحد بعد الآخر إلى الإمعان في شن الحروب في البر والبحر، في أوروبا وأفريقية

وآسيا، والداعي إلى هذا كله -فيما أرى- هو نصرة الإسلام ونشر بنوده في الأرضين والذب عن بيضته:

لنصرة الإسلام نشأت إمارة عثمان ولأجلها خلق أرخان أداة النصر -العسكر الجديد- وفي سبيلها استشهد مراد في ساحة قوصوة، وفتح محمد القسطنطينية، وتطلع إلى كرسي المسيحية الآخر «رومية»، ولصون الإسلام سلك جيش سليم أوعر المسالك -الجبال إلى تبريز والصحراء إلى القاهرة- ولحفظ هذا التراث أنفق سليمان أحسن العمر في ميادين القتال، وحال دون امتداد النفوذ الأوروبي إلى سواحل البحر المتوسط وجزره واعترض تقدم الأوروبيين في اتجاه البحار العربية، فلا عجب إذن أن أصبح العالم الإسلامي والدولة العثمانية في نظر الأوربيين اسمين لشيء واحد.

وليس من شك في أن ذلك العالم الإسلامي قد تطور بموجب الفتح العثماني تطورًا جديدًا، كما أن ليس من شك في أن ذلك الفتح يبدأ عهدًا جديدًا في تاريخ أمم أوروبا الشرقية»[1].

---

(١) مقدمة كتاب «الشرق الإسلامي في العصر الحديث» للدكتور حسين مؤنس - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
وكان الأستاذ محمد شفيق غبريال أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بالقاهرة.

هذا ولكي تكتمل الصورة في ذهن القارئ؛ علينا بيان أسباب السقوط التي يعللها الدكتور محمد علي الصلابي بالأسباب الآتية:

انحصار مفهوم العبادة - انتشار مظاهر الشرك والبدع والخرافات الصوفية المنحرفة - نشاط الفرق - غياب القيادة الربانية - رفض فتح باب الاجتهاد - انتشار الظلم - الترف والانغماس في الشهوات - الاختلاف بين الفرق.

ولكنه يبشرنا بعودة الإسلام إلى تركيا العلمانية فيقول: «ولايزال الإسلاميون في تركيا يديرون الصراع مع اليهود والعلمانيين وأعداء الإسلام بكل جدارة وشجاعة وذكاء، وإني على يقين راسخ لا يتزعزع أن الحركة الإسلامية في تركيا ستصل إلى الحكم وتطبيق شرع الله بإذن الله؛ لأن كل المؤشرات والسنن تقول بذلك»[1].

ويتوهم الكثيرون بسبب النزعة القومية والوطنية، والاقتصار في الحكم على الدولة العثمانية في عصور انحطاطها والمظهر اللامع للتطبيق

---

(١) (ص:٥٢٩) من كتابه بعنوان «الدولة العثمانية وعوامل النهوض والسقوط» - دار المعرفة - بيروت - ط. ٥ - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

الديمقراطي في شعوب أوروبا وأمريكا -القاصرة عليها وحدها دون شعوب العالم الثالث التابعة لها سياسيًا واقتصاديًا- يتوهمون بسبب كل هذا أن خلافة العثمانيين تقترن بالاستعمار الغربي وآثامه ومآسيه وفظائعه وأهواله التي مازلنا نعاني من آثارها الظاهرة والخفية.

إن عواطف التأثر بأزمنة الضعف والانحلال الخير التي عانت الشعوب الإسلامية خلالها فعلًا كثيرًا من المظالم والآلام، هذه العواطف تقودنا إلى الوقوع في الكثير من الأخطاء، بينما الحكم على دولة امتد عمرها نحو ستة قرون يقتضي آفاقًا أبعد، وتفاصيل أشمل.

يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام -أمين الجامعة العربية الأسبق-: «ولو كان الأمر كما يتصوره الذين ينخدعون بآثار دور الانحطاط من استخدام الطوائف والغيرة بين العناصر والبطش لتغطية الضعف، لاستحال أن يدوم ملك آل عثمان ستمائة سنة، منها مائتان لا يسندهم فيها إلا سيف مبتور»[(١)].

---

(١) من مقالة في «الأهرام» بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٤م بعنوان «آخر الخلفاء» نقلًا عن الكتاب الكبير للشيخ «مصطفى صبري» (١/ ٨٦).

وكان يعبر عن الرأي المضاد الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه «مصر الإسلامية» الذي كال الطعانات للخلافة العثمانية ورأى أن مصر الإسلامية لم تعرف من الخطوب والنكبات نكبة أعظم من الفتح العثماني بسبب الضربة التي أصابت العالم الإسلامي من جرائه، وشبه تصرفات الترك بأعمال السفك والتخريب الهائلة التي بدأها هولاكو وبرابر التتار بسحق الدولة العباسية والمدنية الإسلامية واستأنفها تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر.

وأيضًا اعتبر ما فعله السلطان سليم من بعثة العلماء ومهرة الصنّاع إلى القسطنطينية، اعتبر ذلك (نفيًا) لهم، واعتبر نقل الكتب والآثار النفسية إلى الآستانة تخريبًا[١].

ويتدخل الشيخ مصطفى صبري ليصحح هذه المعلومات.. فيذكر صاحبها بأن معظم الآثار كانت كتبًا مخطوطة، دينية وعلمية، فنقلها السلطان إعجابًا بها واعتناء بشأنها إلى عاصمة ملكه، بعد أن أصبحت مصر جزءًا من بلاد الدولة، لا فرق بينها وبين الآستانة في

(١) المصدر السابق (١/ ٨٤).

ذلك، فكيف يساوي بين عمل السلطان سليم وهولاكو الذي قذف بما في خزائن بغداد من كتب إلى الدجلة والفرات؟!

أما نقل علماء مصر وزعمائها ومهرة الصناع فيها، فلا يعد نفيًا، بل ليكونوا من المقربين إليه، وليصبح نفعهم عامًا لجميع البلاد، إذ لا فرق بين المسلمين بسبب أوطانهم أو جنسياتهم. ولم يكن غرض السلطان سليم من الفتح إلا توحيد مصر الإسلامية بتركيا الإسلامية.

إما إذا اعتبره الأستاذ عنان انتزاعًا لمصر من حكم المماليك الشراكسة (فقد كانوا هم الآخرون انتزعوها من حكم المماليك البحرية الترك وهم مماليك هؤلاء المماليك، ولم تكن مصر يومئذ تحت حكم فاتحيها العرب، ولا المقصود من الفتح التحكم على الشراكسة والمصريين العرب»[١].

والحق أننا لا نستسيغ هذه الصور من التنافس على السيطرة؛ لأننا لا نضعها في إطارها التاريخي الذي حدثت فيه، بينما هي في

(١) المصدر السابق (ص:٨٥).

الحقيقة تخضع للعرف الدولي (حينذاك) ثم نعود فنتحفظ لأن هذا العرف يشكل قانونًا مستمرًا ينظم العلاقة بين القوى والضعيف.

ودعونا نقوّم الواقع الدولي الراهن.. هل يختلف عما كان يحدث في التاريخ القريب والبعيد؟ إن بلاد العالم الثالث مقسمة بين الدولتين المتعاليتين -روسيا وأمريكا[1]- كل ما هنالك أن الدول في العصور الماضية افتقدت وسائل الإعلام التي تصور الأشياء بغير حقيقتها، ولم تكن عقول حكامها بنفس الدهاء الذي اخترع أشكالًا من الاستعمار والسيطرة تحت أسماء (الوصاية) و(الانتداب) وغيرهما؟!

أو وضعت نظمًا شكلية باسم الاشتراكية والديمقراطية و(الكومنولث) لخداع الشعوب وإلهائها عن حقيقة أوضاعها، وإيهامها بأنها تحكم نفسها بنفسها، والحقيقة أنها خاضعة خضوعًا تامًا للقوى الكبرى!!

نعود لآراء الشيخ مصطفى صبري التي أوردها عن الدولة

(١) والآن أصبحت أمريكا هي المسيطرة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحت اسم (النظام العالمي الجديد).

العثمانية.. فاقتبس نصًا من كتاب (أ.د انكلهارد: تاريخ تطورات الدولة العثمانية) يذكر فيه أن (الإسلام الذي قد كان مؤسس الحكومة العثمانية بقي حاكمًا فوق الحكومة ناظمًا، فقد كان القانون المدني متحدًا مع القرآن)، ثم يفصح عن نوايا دول أوروبا المسيحية التي ظلت تعمل على تفويض الدولة العثمانية بالقوة طيلة خمسة قرون، فلما فشلت اتبعت الحيلة لكي تحول حكومة آل عثمان (من الروحانية إلى الدنيوية بتخليصها من تأثير القوانين الدينية كما وقع في العالم المسيحي)[١].

وكان هذا هو السبب الرئيسي للعداء؛ لأن أوروبا ظلت في حروب صليبية مستمرة منذ عهد السلاجقة الأتراك، لتيقنها من حقيقة دور العثمانيين في الدفاع عن الدين وعن بلاد المسلمين الذين لا يفرقهم وطن ولا لون ولا جنس ولا قوم. كل ما هنالك أن الحروب الصليبية المبتدئة منذ عهد السلاجقة الأتراك كانت فيها أوروبا هاجمة والسلاجقة مدافعون، وانقلب الحال في أيدي الأتراك

(١) المصدر السابق (ص:٨١).

كانت فيها أوروبا هاجمة والسلاجقة مدافعون، وانقلب الحال في أيدي الأتراك العثمانيين فأصبحوا مهاجمين، وظلت أوروبا تعمل لهم ألف حساب لأنهم يجمعون العالم الإسلامي تحت رايتهم، ويصدون الخطر الاستعماري الأوربي الفادح.

ليست إذن العلاقة مشابهة بين دولة مستعمَرة (بفتح الميم) وأخرى مستعمِرة (بكسرها) ولعل من أقوى الأدلة على ذلك أنه بمجرد انفصال الدول العربية بعد نجاح الثورة بقيادة الشريف حسين، حتى انقلب (النجاح) وبالًا على الشعوب؛ لأن الثورة -ثورة العرب التي كسرت الحماية العثمانية- أسهمت في كسر شوكة القوة العثمانية التي كانت تقف في الأطماع الاستعمارية التي تدفقت بعدها كالسيول الجارفة تقضي على الأخضر واليابس، أو كالوحوش الكاسرة التي ما إن رأت السور الحديدي الفاصل بينها وبين ضحاياها ينكسر حتى التهمتها في ضراوة وقسوة!!.

ولنقارن بين الأحداث التي لحقتنا تباعًا، وبين ما فعله العثمانيون مع غير العرب من دول أوروبا، ولنسأل أنفسنا هل يُعد ما فعلوه

استعمارًا؟ يقول الأستاذ عبد الرحمن عزام: «لما وصل العثمانيون إلى شرق أوروبا وكلها سجون أبدية يتوالد فيها الفلاحون للعبودية، فكسروا أغلال السجون وأقاموا مكانها صرح الحرية الفردية، فهم الذين قضوا على نظام الإقطاع والأرستقراطية ليحل محله نظام المواطن الحر والرعية المتساوية الحقوق، فوصل في دولتهم الرقيق الشركسي والصقلي وغيره، إلى أكبر مقام في الدولة، كما وصل النابه من عامة الناس، حتى المجهول الأصل، إلى مقام الصدارة العظمى والقيادة العليا، وتعلمت أوروبا الشرقية على يد محرريها، سيادة القانون على الأحساب والأنساب والطوائف والملل والنحل[1].

إن هذه القيم تنفي عن الدولة العثمانية تهمة الاستعمار تمامًا، فما كان دور الغرب معنا؟ لعلنا نصدم القارئ -كما صُدمنا- بحقيقة تقييمه لنا. إنها حقًا صدمة غير متوقعة؛ لأنها صادرة عن (منتسكيو) صاحب كتاب (روح القوانين) الشهير الذي يقول: «إذا طلب مني أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزنوج عبيدًا، فإني أقول: إن

(١) المصدر السابق (ص:٨٦).

شعوب أوروبا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين، لم تر بدًا من أن تستعبد شعوب أفريقية لكي تستخدمها في استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة، والشعوب المذكورة ما هي إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم إلى قمة الرأس، وأنفها أفطس فطسًا شنيعًا، بحيث يكاد أن يكون من المستحيل أن ترثى لها. ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى وهو ذو الحكمة السامية قد وضع روحًا وعلى الأخص روحًا طيبة في داخل جسم حالك السواد»[١].

ومن الأدلة الدامغة على نفي الصبغة الاستعمارية للدولة العثمانية أنها كانت قليلة التدخل في شئون الشعب المصري، وكان نشاطها محدودًا للغاية، فتحققَ للشعب قسطٌ كبيرٌ من الحرية والقدرة على التحرك وتكييف أوضاعه الاجتماعية والثقافية والدينية وفقًا للعادات والتقاليد التي ألفها من قبل واستراح إليها.

ويقرر أحد أعلام المؤرخين المصريين (وهو الدكتور محمد شفيق

---

(١) نص مترجم من الفرنسية بقلم الدكتور محمد عوض محمد بكتابه «الاستعمار والمذاهب الاستعمارية» (ص:٣٧) دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٧م.

غربال): «أن التغيير الذي أصاب مصر نتيجة الفتح العثماني لم يمس شيئًا أساسيًا من مقومات المجتمع، فبقيت عناصره كما كانت: فلاحوه وبدوه، صنّاعه وتجاره، علماؤه وأجناده، وأصحاب المناصب»[١].

وفي غير مصر من الدول التابعة للدولة العثمانية أيضًا اتجهت إلى تجنب إدخال تغييرات جذرية فيها والإبقاء على النظم القائمة بها إلا ما كان يتعارض مع السيادة العثمانية ومع المبادئ الدينية الإسلامية[٢].

كذلك انعكس الطباع الديني للدولة العثمانية باهتمامها اهتمامًا بالغًا بالمحافظة على التقاليد الإسلامية واهتمت بتعمير المساجد -وفي مقدمتها الأزهر-.

لقد اهتم سلاطين آل عثمان بالأزهر اهتمامًا زائدًا بتجديد مبانيه، وزيادة عدد الأروقة، وإضافة منشآت معمارية جديدة إليه، وزيادة

---

(١) الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي بحث بعنوان «أروقة الأزهر.. قطعة من تاريخه ومظهر لانفتاحه على العالم الإسلامي عبر تاريخه العلمي الحافل» (ص:٨٩-٩٠) من كتاب بعنوان «دراسات في الحضارة الإسلامية بمناسبة القرن الخامس عشر الهجري» المجلد الثاني - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٥م.

(٢) المصدر السابق.

مساحته، ورُصِد له -كجامع وجامعة وعلى أروقته- المزيد من الأوقاف المغلّة... وتعددت مظاهر الرعاية للطلبة المصريين والمغتربين بتزويد الأروقة بالمطابخ ووسائل الإنارة وبناء الصهاريج لتزويد الطلبة بكميات وفيرة من المياه، واقتناء الكتب والمخطوطات[١].

وتأتي شهادة الجبرتي معززّة لذلك؛ حيث وصف اهتمام السلاطين العثمانيين «بإقامة الشعائر الإسلامية والسنن المحمدية وتعظيم العلماء وأهل الدين، وخدمة الحرمين الشريفين، والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع، فتحصنت دولتهم، وطالت مدتهم، وهابتهم الملوك، وانقاد لهم المالك والمملوك»[٢].

ويقول العالم المؤرخ الدكتور أحمد شلبي رحمه الله تعالى:

«دخل العثمانيون مصر سنة ١٥١٧م وأصبحت مصر بذلك جزءا من الإمبراطورية العثمانية الفسيحة، والذي يدرس تاريخ مصر خلال العهد العثماني يدرك أن المصريين لم يروا في العثمانيين

---

(١) المصدر السابق (ص:٨٨-٨٩).
(٢) المصدر السابق (ص:٩٣-٩٤).

إبان عهودهم الأولى غزاة أو مستعمرين بل اعتبروهم قادة مسلمين يعملون على توحيد الصف الإسلامي وإعادة مجد الخلافة الإسلامية... وكان المصريون يفسرون انحراف بعض السلاطين العثمانيين على أنه انحراف شخص الخليفة، ويتطلعون إلى خليفة يبتعد عن الانحراف[١].

(١) أحمد شلبي «موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية» (ص:٤٨) - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٠م.

الفصل الرابع

الجريمة الكبرى للحملة الفرنسية على مصر
اقتحام الأزهر بالخيل وامتهان المصاحف

المبحث الأول: «جامع الأزهر» بين عناية الدولة العثمانية وتخريب الحملة الفرنسية «دراسة مقارنة»

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لثورة الأزهر

المبحث الأول
«جامع الأزهر» بين عناية الدولة العثمانية وتخريب الحملة الفرنسية «دراسة مقارنة»

نضيف للرد على المتحاملين على الخلافة العثمانية ونفي صفة الاستعمار عنها دراسة موجزة وهى على سبيل المثال وفى سلوك محدد عما قام به السلاطين للارتفاع بمستوي الأزهر كما أسلفنا، حيث «شهد في العصر العثماني ما لم يشهده من قبل من حيث الاهتمام الزائد... وذلك زهاء مائتين وإحدى وثمانين سنة حتى دخول الحملة الفرنسية مصر ١٧٩٨م»[١]. ثم نقارنه بما اقترفه نابليون في حق الأزهر والشعب المصري من جرائم يشيب لها الولدان.

ولا يفوت الباحث اتخاذ هذه الثورة دليلًا ساطعًا على موقف

---

(١) المصدر السابق (ص:٨٨)، ونلفت نظر الباحثين إلى الكتاب الموسوعي للدكتور الشناوي «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها» ويقع في أربعة أجزاء. ومن أقواله: «وما أكثر المتحاملين على الدولة العثمانية عن جهالة أو خفة أو حقد!».

شعب مصر من الدولة العثمانية فكان يعلن انتماءه إليها رافعًا راية الجهاد لصد الغزاة المستعمرين. يقول الدكتور الشناوي: «واستهدفت الثورة تحرير مصر من الاحتلال الفرنسي وإعادتها لوضعها السياسي السابق، ولاية عثمانية باعتبار الدولة العثمانية دولة الإسلام الكبرى وسلطانها خليفة المسلمين»[1]. أما الاستعمار بالمعنى الصحيح الذي لا لبس فيه فينطبق على فرنسا وقائدها نابليون وحملته الشريرة على مصر عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م. وكانت هذه الحملة أول غزو عسكري نصراني أوروبي لبلد إسلامي عربي من ولايات الدولة العثمانية في العصر الحديث «حقيقة سبقت الغزو الفرنسي لمصر سيطرة الدول الاستعمار الأوروبية مثل البرتغال وروسيا وهولندا وأسبانيا وبريطانيا وفرنسا على دول وإمارات إسلامية في شرقي الجزيرة العربية والهند وغيرها من أقاليم وسط أسيا وجزر الهند الشرقية ولكن لم تمس هذه السيطرة الاستعمارية المبكرة قلب العروبة

---

(١) المصدر السابق (ص:١١١).

كما فعلت حملة بونابرت على مصر»[١]، وقام شعب مصر عن بكرة أبيه بالثورة ضد الدولة الغازية المستعمرة فرنسا بقيادة علماء الأزهر وطلبته الذين أشعلوا ثورة دينية قبل أن تنقضي ثلاثة أشهر على دخلوا الجيش الفرنسي مدينة القاهرة واتخذ الثوار من الأزهر وأروقته قلعة إسلامية، وأخفوا في خزائن أروقته وطاقاتها الأسلحة والذخائر وجعلوا من أروقة الجامع مقرًّا لاجتماع مجلس قيادة الثورة»[٢]، فماذا فعلت فرنسا المتحضرة لمقاومة تلك الثورة العارمة؟

اقتحم جنودها الأزهر بخيولهم، وارتكبوا فيه من الآثام ما لا يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وارتكبوا مذبحة رهيبة داخل الجامع، وأخذوا يبولون، ويقضون حاجتهم في شتى أرجائه، وألقوا المصاحف على الأرض، وداسوا عليها بأحذيتهم، واقتحموا أروقة الأزهر وكسروا خزائن الطلبة، ونهبوا ما وجدوه فيها من أمتعة

---

(١) المصدر السابق (ص:١١٠).

(٢) المصدر السابق (ص:١١٠-١١١).

الطلبة والأموال والودائع ذات القيمة المادية الكبيرة»[١]، وبهذه المقارنة المحدودة، يزول أي التباس في أذهان الذين أساءوا الظن بالخلافة العثمانية حيث وضعوها في مصاف الدول الاستعمارية النصرانية الغربية، بينما البعد بينهما كالبعد بين المشرقين، والعلاقة بينهما علاقة تضاد.

---

(١) المصدر السابق (ص:١١١).
«وجاء بعدهم -مع الأسف- محمد علي باشا، فقضى على الزعامة الشعبية التي كانت لعلماء الأزهر، وجرّدهم من امتيازاتهم المادّية.. وفقد الأزهر -كجامعة- مركزه الانفرادي العلمي منذ حكم محمد علي». (ص:١١٦).

المبحث الثاني

دراسة تحليلية لثورة الأزهر

يمتد بنا الحديث بمناسبة ثورة الأزهر؛ لنتابع في إيجاز دراسة الثورات بعدها لنستخلص من ذلك العبر:

قامت شعوبنا الإسلامية بالثورة ضد الاستعمار الغربي تحت راية الجهاد، ومقاومة الغزاة؛ دفاعًا عن الأرض والعرض، وإن الدارس لتاريخ ثورتي القاهرة لمقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر، وثورة ١٩١٩م لمقاومة الاحتلال الانجليزي يتضح له النزعة الإسلامية الواضحة.

أما الحركات التي وصفت بالثورية في بلاد الإسلام، فقد كانت حركات انقلابات عسكرية قلدت أتاتورك في فرض التغريب على شعوبنا بالقوة وللقاري التفضيل: قام المصريون بالثورة لمقاومة الحملة الفرنسية بقيادة السفاح نابليون، وثارت مدن مصر من الإسكندرية (وبطلها السيد محمد كريم) حتى أسوان، وكان علماء الأزهر هم قادة الثورة، وقدم شعب مصر الضحايا بالآلاف -وربما

الملايين- وأنـزل بالعدو ضربـات شديدة حتى قتل بعض القادة الفرنسيين مثل يدبو وكليبر وغيرهما[1].

وكان للشيوخ الإسهام الأغلب في قيادة ثورة القاهرة الأولى؛ فالشيوخ الصغار يقودون الجماهير المقاتلة، والمؤذنون ينادون بالجهاد، والشيوخ الكبار يتسترون على الحركة، ودخل جنود فرنسا الجامع عنوة، ودنسوا الكتب والمصاحف، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وكل من صادفوه به عرّوه ومن ثيابه أخرجوه كما أسلفنا.

ويعلق الأستاذ محمد جلال كشك -رحمه الله تعالى- على هذه الجريمة الكبرى بقوله: «وكانت هذه هي أول مرة في التاريخ يقتحم فيها الأزهر على هذا النحو، وتهدر كرامته بهذا الأسلوب البربري الـذي لا يشبـه إلا الاحتـلال الصليبي لبيت المقـدس في القـرن

---

(١) د/ أحمد شلبي «موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية» (٤٨/٩) بتصرف - مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٠م.
ويذكر الدكتور محمد عمارة أن نابليون قتل سُبع تعداد الشعب المصري! مقال بعنوان «بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية» (ص:٩٤) مجلة «الرسالة» تصدر عن مركز الإعلام العربي -الهرم-مصر- ربيع الأول ١٤٢٩هـ- مارس ٢٠٠٨م.

الحادي عشر، ولا يفوقه إلا إحراق الاحتلال الصهيوني للمسجد الأقصى في القرن العشرين»!!![١].

كذلك سجل بكتابه وحشية جنود الاحتلال الفرنسي على طول الطريق من العريش إلى عكا، فأباح نابليون تصرفاتهم البربرية في النهب والسلب وشق البطون وهتك أعراض البنات وهن مازلن في أحضان أمهاتهن المائتات، ثم أمر بذبح ثلاثة آلاف من الأسرى العزل، الذين منحوا أمانًا باسم الشرف الفرنسي، ثم علق الأستاذ كشك بقوله: «ونابليون لم يخطئ في اعتبار ما جرى في يافا قانونًا عامًا لسلوك الحضارة الغربية.. ولكننا -وبكل تواضع- نرفض اعتبار ذلك السلوك البربري قانونًا عامًا للسلوك البشري، وبالذات؛ فإن حضارتنا أثبتت العكس.

حضارتنا عندما دخلت ذات المدن لم ترتكب هذه الأعمال.. وكان الفارق مجرد ١٢ قرنًا إلى الوراء»[٢].

ولم يفت الأستاذ محمد جلال كشك وهو يقارن بين قوة واتساع

---

(١) محمد جلال كشك «ودخلت الخيل الأزهر» (ص:٢٣٤) - الدار العلمية ببروت يناير ١٩٧٢م.
(٢) نفسه (ص:٢٤٢).

المقاومة المصرية للحملة الفرنسية، وبين ثورة ١٩١٩ ضد القوات الإنجليزية، ولماذا لم يواجه الإنجليز مثل هذه المقاومة الشديدة بعد الاحتلال ١٨٨٢م؟!

وقد علل هـذا الفارق الكبير بسبب الدور الذي لعبه محمد علي -أي استبداده وقتله هو وأولاده لروح الأمة- فأسهم في إعداد مصر لقبول الاستعمار، وذلك من خلال عملية التغريب التي قام بها بنجاح، واستحق عليها ثناء المدرسة الاستعمارية فوصفته تارة بأنه (باعث الأمة المصرية) وتارة أخرى بأنه (باني مصر الحديثة).

ولكن الحق أن مصر أيام الحملة الفرنسية كانت مازالت بكرًا لم تلوثها أمراض التحديث الكاذب، لذلك هب شعبها في أروع مقاومة، سجلها تاريخ القرن التاسع عشر كله، للغزو الاستعماري الغربي»[(١)].

وقد صور الشيخ محمد عبده فترة القابلية للاستعمار التي أثمرها حكم محمد علي وخلفائه بقوله: «ما الذي صنع محمد علي؟! لم يستطع أن يحيي ولكنـه أستطاع أن يميت، وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة،

---

(١) المصدر السابق (ص:١٨١).

فلم يدع فيها رأسًا يستتر فيه ضمير (أنا) واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلًا لجمع السلاح من الأهالي، وتكرر ذلك كثيرًا حتى أفسد بأس الأهالي، وزالت ملكة الشجاعة منهم، لم يُبقِ في البلاد رأسًا يعرف نفسه حتى خلعه من بدنه، أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان، أخذ يرفع الأسافل ويعليهم في البلاد والقرى كأنه كان يحن لشبه فيه ورثه عن أصله الكريم، حتى انحط الكرام وساد اللئام، ولم يبق في البلاد إلا آلات يستعملها في جباية الأموال وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أي وجه، فمحى بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة من رأي وعزيمة واستقلال نفسي ليُصيِّر البلاد المصرية جميعها إقطاعًا واحدًا له ولأولاده»[(١)].

أما الثورة الأخرى بقيادة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد فقد اتجهت بقوتها لمصارعة الاحتلال الإنجليزي، واتخذ مصطفى كامل صلته بالعثمانيين عونًا في صراعه ضد المحتل الأوروبي[(٢)].

---

(١) نقلًا عن كتاب «حوار مع الشيوعيين في أقبية السجون» (ص:٤٣١) تأليف الدكتور عبد الحليم خفاجي – دار القلم بالكويت – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
(٢) د/ أحمد شلبي «موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية» (ص:٥٠) مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٠م.

وكانت عاطفته الدينية غالبة مسيطرة، وقد كتب إلى «جلادستون» يُذكره بآرائه في الجلاء عن مصر عندما كان رئيس الوزارة البريطانية سنة ١٨٨٢، كتب يقول: «فإن كنتم لا تزالون من نصراء الجلاء كما نظن ذلك فمتى تظنون أنه يمكن تحقيق هذا الجلاء المنتظر من عهد بعيد؟ وفضلًا عن ذلك فإن تصريحًا منكم في مسألة مصر يكون له أعظم قيمة في هذه الأيام التي يحسب فيها الجم الغفير من أبناء جيلنا المسلمين أنكم أكبر عدوًا رآه الإسلام»[(١)] .

وكان مصطفى كامل حينذاك متحدثًا بلسان أمته، فقد كان المصريون -كما سجل كرومر ذلك في كتابه «مصر الحديثة»- متمسكين بعقيدتهم الإسلامية المتغلبة على الوطنية بمعناها الإقليمي، والتي تؤمن «بالوحدة الكاملة بين المسلمين في سائر أقطار الأرض. وعندما اختلفت انجلترا وتركيا عام ١٩٠٦م على حدود مصر الشرقية في سيناء، فقد أثار شعور المصريين أن تذل دولة مسيحية خليفة المسلمين»[(٢)] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي «مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية» (ص:٤٨) كتاب الهلال بمصر - صفر ١٣٧٢هـ/ نوفمبر ١٩٥٢م.

(٢) د/ محمد محمد حسين «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (١/ ١١) مكتبة الآداب بمصر - ط. الثانية ١٣٨٢هـ.

ويقول د/ محمد محمد حسين -رحمه الله تعالى-: «هذه النزعة الإسلامية رأيناها واضحة في كتاب العصر وقادته ومفكريه، ونستطيع أن نتتبعها في الشعر»[١].

ويقول مصطفى كامل في مقدمة كتابه «المسألة الشرقية» ١٨٩٨م: «وإني أضرع إلى الله فاطر السموات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق، أن يَهبَ الدولة العلية القوة الأبدية والنصر السرمدي؛ ليعيش العثمانيون والمسلمون مدى الدهر في سؤدد ورفعة، وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره، جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي عبد الحميد الثاني، وأن يحفظ لمصر في ظل جلالته عزيزها المحبوب وأميرها المعظم سمو الخديوي عباس حلمي الثاني، إن ربي سميعٌ مجيب»[٢].

ولمعرفته بعداء انجلترا لدولة آل عثمان التي تقف حجر عثرة في احتلالها لمصر، قال: «ولذلك رأت انكلترا أن بقاء السلطنة العثمانية يكون عقبة أبدية في طريقها ومنشأ للمشاكل والعقبات في سبيل امتلاكها

---

(١) نفسه.
(٢) المصدر السابق (ص:٦).

مصر، وأن خير وسيلة تضمن لها البقاء في مصر ووضع يدها على وادي النيل هي هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة الإسلامية إلى أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنكليز، وبمثابة آلة في أيديهم»[(١)].

وأثبتت الحوادث التي وقعت بعد ذلك صحة توقعاته وسلامة تحليلاته.

إن جهود مصطفى كامل وغيره من كتاب عصره وقادته ومفكريه وشعرائه تجعلنا نستبعد الرأي الذي يزعم أن حركة الصحوة الإسلامية الحالية هي بمثابة رد فعل للهزيمة الشنعاء عام ١٩٧٦ أمام إسرائيل فإن التاريخ المعاصر يكذبه، والمنطق العقلي يستبعده، ونرجح أن وراءها جهود ذاك الفريق من القادة والعلماء الذين عبروّا عن نبض الأمة الإسلامية، مدافعين عنها وذلك في سلسلة متصلة جيلًا بعد جيل.

هذا الفريق «يرى أن الأمم الإسلامية التي سقطت تحت أقدام الغرب لا يمكن أن تنهض على أساس اعتناق مبادئ الغرب؛ لأن هذا يؤدي إلى إفناء نفسها فيه... لذلك نادى هذا الفريق من المصلحين بأن النهضة الصحيحة لا تقوم إلا على أساس التمسك بديننا وتقاليدنا»[(٢)].

---

(١) المصدر السابق (ص:٨).
(٢) المصدر السابق (ص:٢٩١).

أو بعبارة أخرى: إن هذه الصحوة هي بعث جديد لتيار إسلامي ظل يناضل دفاعًا عن أمته وهويته، وتوارى فترة من الزمن أمام القوة الطاغية لمعسكر الغرب ولما كانت القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية للاستعمار الغربي هي الراجحة، فقد مكنت لعملائها من السيطرة على بلاد المسلمين، فانزوى التيار الإسلامي إلى حين، ولكنه لم ينسحق.

يقول الأستاذ محمد جلال كشك: «معجزة التراث العربي -والأصح الإسلامي- أنه باتصاله واستمراره أتاح دائمًا -حتى في أحلك عصور التخلف- الفرصة للذين يعودون إليه لكي يتعرفوا على الموقف الأصيل من القشور الزائفة، ولذلك يذهل المؤرخ عندما يلمس وَعيًا متفوقًا لأحد الشيوخ أو العلماء أو حتى النخبة متفوقًا عن المستوى العام السائد في عصره، وتفسير هذا التناقض بسيط للغاية؛ ذلك أن عقلية الشيوخ هي امتداد للفكر الإسلامي الذي انفصل عن حركة التاريخ.. واحتفظ بكيانه المستقل.. بينما تخلف الجماهير هو الواقع المادي وهو ثمرة عوامل مادية اقتصادية اجتماعية وجغرافية... إلخ»[1].

---

(١) محمد جلال كشك «ودخلت الخيل الأزهر» (ص:٤٨٦).

الفصل الخامس

السلطان عبد الحميد المفترى عليه
والطاغية أتاتورك اللاديني
« دراسة مقارنة »

الفصل الخامس
السلطان عبد الحميد المفترى عليه
والطاغية أتاتورك اللاديني «دراسة مقارنة»

كان خلع السلطان عبد الحميد بسبب مؤامرة دبرتها جمعية الاتحاد والترقي المدعومة من اليهود والمحافل الماسونية والدول الغربية[١].

وأخذت تشهر تشهيرًا عنيفًا بالسلطان عبد الحميد، وقد وقف وراء هذه الحلمة الصهاينة «انتقامًا منه لسياسته المعادية لأهدافهم في فلسطين»[٢]، كما سنرى.

وقام الإنجليز بصناعة بطل بواسطة مخابراتهم، وهو مصطفى كمال أتاتورك[٣]، وكانت الحيلة البارعة تتمثل في انسحاب قوات الحلفاء أمامه ليظهر في صورة البطل المنتصر، وأصبح مؤهلًا وسط الضجة الإعلامية الضخمة ليقوم على جريمته الكبرى وهي إلغاء الخلافة[٤].

---

(١) د/ علي الصلابي «الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط» (ص:٤٩٢).
(٢) المصدر السابق (ص:٤٩٩).
(٣) المصدر السابق (ص:٥٠٣).
(٤) المصدر السابق (ص:٥٠٧).

وإن النظرة المتأنية المقارنة بين سلوك الرجلين: السلطان عبد الحميد وكمال أتاتورك؛ لتؤدي بنا قطعًا إلى نفي كل العيوب التي ألصقها خصوم الأول به، وتدفعنا للدعوة لتدبر النتائج الكارثية لجريمة أتاتورك، وأكبرها وقوع تصدع مصيري خطير في كيان الأمة الإسلامية ووحدتها، عانت منه أجيال وما زالت تعاني منه للآن، والله تعالى وحده الذي يعلم متى يجتمع شمل الأمة من جديد.

فقد كان السلطان عبد الحميد مستمسكًا بالجامعة الإسلامية للمحافظة على وحدة الأمة ولضمان استمرار أدائها لرسالتها.

كذلك وقف بصلابة كالأسد الجسور معارضًا السماح لليهود بدخول أرض فلسطين، رافضًا عرضًا سخيًا من هرتزل لحل الأزمة المالية للدولة العثمانية حينذاك، وكان من رأيه أنه «إذا ما سمح لليهود بالتوطن في فلسطين فإنهم سيستطيعون في وقت قليل جدًّا أن يجمعوا في أيديهم وسائل القوة في المكان الذي يستقرون فيه وفي هذه الحالة نكون قد وقعنا قرارًا بالموت على إخواننا في الدين -يقصد الفلسطينيين»[1].

---

(١) مقدمة مذكرات السلطان عبد الحميد بقلم الدكتور محمد حرب عبد الحميد (ص:١١) - ط. دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٨م.

ومما قاله عن القدس: «لماذا نترك القدس؟!. إنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان وستبقى كذلك فهي من مدننا المقدسة، وتقع في أرض إسلامية، لابد أن تظل القدس لنا»[١].

ويذكر الدكتور محمد حرب أن السلطان عبد الحميد كان يرى أن الحرب الصليبية ضد الدولة العثمانية دائمة ومستمرة، لذلك كان يعمل -بالإسلام- على توحيد العناصر المتعددة، في الدولة من ترك وعرب وأكراد وغيرهم في جبهة واحدة لكي يمكن الصمود أمام الغرب، وكان يرى ضرورة العمل على تدعيم أواصر الأخوة الإسلامية بين كل مسلمي العالم.

وفي حديثه عن علاقة الدولة العثمانية بإنجلترا التي تضع العراقيل أمام الوحدة الإسلامية، قال: «الإسلام والمسيحية نظرتان مختلفتان ولا يمكن الجمع بينهما في حضارة واحدة.

وكان يرى أن الإنجليز أفسدوا عقول المصريين، والمثقفون المصريون أصبحوا من حيث لا يشعرون ألعوبة في يد الإنجليز. إنهم

---

(١) المصدر السابق (ص:١٢).

بذلك يهزوّن اقتدار الدولة الإسلامية ويهزوّن معها اعتبار الخلافة[١].

وقد أيدت الدراسات العلمية الحديثة آراء السلطان عبد الحميد عن الحروب الصليبية وإثارة نعرة القوميات بواسطة دول أوروبا والمبشرين، يقول د/ مصطفى خالدي: «ولقد كانت أكثر الحروب التي شنتها أوروبا من قبل على الدول الإسلامية دينية في أساسها كالحروب الصليبية والحروب في الأندلس، وكذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت حروب الدول الغربية المشنونة على الإمبراطورية العثمانية متميزة بعامل ديني. قال لورنس براون: «وكذلك شنت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حروبًا عدوانية على الحكومات المسلمة، ثم انتزعت منها أراضي ضمتها إلى سلطانها هي»[٢].

وقد أخذ المبشرون بتلفيق قومية وهمية لأهل كل قطر مسلم،

---

(١) المصدر السابق (ص:٧-٨).

(٢) د/ مصطفى خالدي، ود/ عمر فروخ «التبشير والاستعمار في البلاد العربية» المكتبة العصرية - بيروت ط. الخامسة ١٩٧٣م (ص:١٢٨-١٢٩).
ورأى المبشرون الاستفادة من السيطرة العسكرية السياسية، فقال أحدهم -وهو شتر-: «إن مائة وستين مليونًا من مجموع مائتين وخمسين مليونًا من المسلمين في حكم الدول النصرانية، فواجب هذه الدول إذن أن تمهد السبيل لتبديل دين هؤلاء الرعايا» (ص:١٤٥).

فبعثوا «الفرعونية» من خلال الأهرام في مصر، و«الفينيقية» من خرائب الساحل الممتد من يافا إلى اللاذقية على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ثم إنهم لفقوا في العراق دعوة «أشورية».

وعندما فشلت الدعوات الإقليمية الضيقة «وقع الاستعمار على فكرة العروبة وألبسها ثوبًا جديدًا؛ لقد أُريد من «العروبة» أن تكون رابطة قومية مناقضة للإسلام: سياسة العروبة لا صلة لها بالإسلام. والمسلمون من غير العرب لا صلة لهم بالعروبة. ومما يؤسف له أن نفرًا من الشباب العرب قد اعتنقوا فكرة العروبة المجردة من الإسلام، ثم أخذوا وهم يدعون للعروبة يقاومون الحركات الإسلامية»[١].

ومن الأحكام الصائبة التي سجلها في مذكرته قوله: «الذين يفهمون التاريخ العثماني يعرفون أن هذه البلاد لم تكن مستندة على القوة، ولكن على العدل، فلو كانت الجيوش العثمانية حملت معها الظلم إلى البلاد المفتوحة لتفتت هذه الإمبراطورية إلى أجزاء كالبذور، ولم تقم لها قائمة،

---

(١) د/ مصطفى خالدي، ود/ عمر فروخ «التبشير والاستعمار في الدول العربية» (ص:١٧٥).

ذلك لأن العدل هو أساس المشروعية، والمشروعية مسند الحاكمية والقوة مؤيدة للمشروعية، والحاكمية مضطرّة للاعتماد على العدل.

فإذا نهض أحد للحكم بلا عدل واستخدم القوة بلا مشروعية، فلابد لهذا الحكم أن ينهار.

كذلك الجيش أيضًا إذا استخدم القوة التي يملكها في إطار غايتها؛ فذلك مشروع؛ أما إذا وضعها في غير إطار غايتها فذلك غير مشروع.

قد يهدم الجيش أشياء.. نعم يهدمها لكنه في النهاية يهدم نفسه، وبكل أسف فأحيانًا تنهار دولة تحت هذه الأنقاض»[١].

وأثبتت الدراسات التاريخية الموثقة -ومنها كتاب الشيخ مصطفى صبري- أن أتاتورك كان خارجًا على شرعية الدولة العثمانية، ومن ثم أصبح رأس حربة لتنفيذ المخطط التغريبي اليهودي، حيث حوّل الشعب التركي عنوةً بارتكابه جرائم الاغتيال والمحاكمات العسكرية الظالمة لمعارضيه حوّله إلى مجرد تابع للغرب بعد أن كان -أيام الخلافة- العدوّ المرهوب الجانب.

---

(١) المصدر السابق (ص:٨٨).

وأصبح أتاتورك منذ ذلك التاريخ أسوةً للحركات العسكرية الانقلابية في العالم العربي والإسلامي حيث اتبعت خطواته وسارت على نهجه، فماذا كانت النتائج؟

ضاعت القدس، وأقيمت الدولة اليهودية على أرض فلسطين المغتصبة، وأصبحت الأمة الإسلامية تعاني من الأزمات التي لا حصر لها في ميادين الحياة الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما لا يخفى على أحد. والأدهى والأمرّ، صارت بلا حول ولا قوة أمام الحرب الصليبية التي لم تتوقف منذ إلغاء الخلافة.

وبعد ذلك كله... أما آن لنا أن نزن أعمال كلٍّ من السلطان عبد الحميد وأتاتورك بالميزان الصحيح؟ لقد ثبت أن الأول يعبر عن قلب الأمة الإسلامية، بينما كان الثاني مخلبًا لأعدائها.

وبهذا الميزان الدقيق نقيس الزعماء والقادة في حياتنا السياسية، ونقيس الأدباء والكتاب والمثقفين في حياتنا الدينية والثقافية والعلمية؛ لنفرق بين المعبرين عن قلب الأمة، وبين صنائع أعدائها، ونفرز المخلصين عن المنافقين. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

الفصل السادس

فشل التجربة الكمالية في تركيا
وبزوغ شمس الصحوة الإسلامية

الفصل السادس

فشل التجربة الكمالية في تركيا

وبزوغ شمس الصحوة الإسلامية

إن الذي يتابع توالي المعارك الناشبة بين قادة وعلماء الشعب التركي في السنوات الأخيرة وبين قادة الجيش؛ ليتضح له أنه تعبير عن التدافع الأزلي بين الحق وأهله، والباطل وأهله، لقد صمد الشعب التركي صمودًا بطوليًّا استمساكًا بدينه بالرغم من جرائم القتل والتعليق على المشانق وإلقاء العلماء والقادة في غياهب السجون بأوامر أتاتورك أولًا.

ثم سار الجيش في طريقه الذي خطه له «ويبدو أن قادته كانوا أيضًا مثله من يهود الدونمة»؛ فقام الجيش بأكثر من حركة انقلابية عسكرية لوأد أية حركة إحياء إسلامي مستخدمًا أقصى أساليب القمع، صادرة عن قلوب أشد قسوة من الحجارة! ومتذرعة بالمحافظة على مبادئ أتاتورك»[1].

(١) جاء في البيان الأول للانقلاب العسكري في ٢٧/ ٥/ ١٩٦٠م أن مجلس قيادة=

واعتبرت بعض الدوائر أن هذا الانقلاب كان جزءًا من مخطط أمريكي غربي للسيطرة على المد الإسلامي في تركيا[1].

فقد ظل العسكر في تركيا مخلصين لزعيمهم الدكتاتور الخائن بزعم المحافظة على نظامه التغريبي، ووقفوا بعنف شديد وقسوة لا حدّ لها في وجه أي تغيير يحمل الطابع الإسلامي، حتى لو جاء بواسطة حزب منتخب بطريقة ديمقراطية غير مشكوك في نزاهتها، إذ عندما حاز الحزب الإسلامي أغلبية الأصوات في الانتخابات قام الجيش بانقلاب عسكري لإزاحته من السلطة ومارس أدوات البطش من المحاكمات العسكرية والإعدام والسجون فعلى أثر انقلاب سبتمبر ١٩٨٠، وكما يحدث بعد كل انقلاب (جرى حل الأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها، وحل البرلمان، وحظر اتحادات نقابات العمال، وإدارة البلاد من خلال «مجلس عسكري»، ولكن الطغمة العسكرية لم تكتف بذلك، بل

=الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية، وحمايتها من عبث العابثين. يُنظر الفصل الرابع من كتاب «السيف والهلال» تأليف رضا هلال بعنوان «تدخل الجيش عامي ١٩٦٠، ١٩٧١» درا الشروق بالقاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(١) د/ كمال حبيب «الدين والدولة في تركيا» (ص:١٩٥) - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩م.

أقالت العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠، وأغلقت الصحف بما فيها صحيفة «جمهورييت» التي أسسها «أتاتورك» بنفسه، واعتقلت ما يزيد على ١٢٠ ألفًا من الأتراك غير المرغوب فيهم، وفصلت ٣٠٠ من أساتذة الجامعات وحرمتهم من معاشاتهم ومنعهتم من العمل في أي وظيفة حكومية.

وجرت عمليات تعذيب واسعة النطاق، شملت قادة أحزاب السلامة الوطني «الإسلامي»، والحركة الوطنية «الفاشي»، والعمال التركي «اليساري»، وأصدرت المحاكم العسكرية أحكامًا بالإعدام في حق ٣٦٠٠ شخص»[(١)].

وخلال الأسابيع الستة الأولى بعد الانقلاب جرى اعتقال ١١٥٠٠ شخص، وتزايد العدد إلى ٣٠ ألف شخص بنهاية العام، ثم إلى ١٢٠٦٠٠ بنهاية عام ١٩٨١[(٢)].

---

(١) رضا هلال «السيف والهلال... تركيا من أتاتورك إلى أربكان. الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي» (ص:٧) دار الشروق بالقاهرة ١٩٩٩م.
(٢) المصدر السابق (ص:١٤٢).

وإن المرء ليذهل أمام أعداد ضحايا الجيش من فئات الشعب المختلفة، ولكن الواقعة تحمل عدة دلالات:

الأولى: ينطبق على أولئك العسكر قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة:٣٢]، فهم أرادوا إزالة الإسلام من تركيا ويأبى الله إلا أن ينصر دينه... ومثلهم كمن يريد إطفاء نور الشمس بالنفخ عليها»[(١)].

قدم الشعب التركي الشهداء جيلًا بعد جيل، منذ قام أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، ولقى علماء تركيا وقادته العنف الشديد وأُلقي بهم في غياهب السجون للحفاظ على دينهم ودفاعًا عن شريعتهم الإسلامية وتراثهم التليد.

وقد غذى الشيخ مصطفى صبري روح المقاومة بمؤلفاته العديدة حيث حرص الشعب التركي على احتضانها والعناية بها[(٢)].

---

(١) بتصرف يسير «تفسير المؤمن» (ص:١٥٣) عبد الودود يوسف - المؤسسة العلمية - دمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

(٢) سجل الأستاذ فهمي هويدي في إحدى مقالاته عن تركيا واقعة تداول الشعب التركي كتاب بعنوان «النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة» وقد نشرناه بعنوان جديد «الأسرار الخفية وراء الخلافة العثمانية» - دار ابن الجوزي.

وقد عجز النظام الكمالي العلماني -المدعم بقوة العسكر- عن الاستمرار إلا بالقوة والبطش بإرهاب الدولة طوال نحو ستين عامًا، ثم ظهرت الطلائع الإسلامية لتعيد الشعب التركي إلى دينه وتربطه بجذوره.

الثانية: الثبات والصمود عن اقتناع هذه الجموع بأنهم يدافعون عن دينهم ابتغاء مرضات الله تعالى وجهادًا في سبيله، فلم يهتزوا أمام ضراوة الجرائم التي ارتكبها أتاتورك والعسكر من بعده لثقتهم بأن النصر يأتي مع الصبر، والإيمان الراسخ بأنهم على الحق...

وهذا درس بليغ لشباب الصحوة الإسلامية المعاصرة، وينبغي تتبع ودراسة الحركة الإسلامية في تركيا والاستفادة من خطواتها الواثقة الماضية بيقظة وحكمة، بالرغم من الواقع البالغ التعقيد على المستويين المحلي والدولي، قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦].

وفي تفسير هذه الآية يقول الأستاذ عبد الودود يوسف: «إن عدة المؤمنين لتحقيق أهدافهم الغالية والوصول إلى الفلاح هو: **الصبر**: الصبر على نداءات النفس التي تدعو إلى الإخلاد للأرض بعدم مطاوعتها، والصبر على وقاحة الباطل وتكبره واستهتاره بالإسلام

وأهله، والصبر على قلة الأنصار وطول الطريق، والصبر على الجهاد..

والمصابرة: مصابرة العدو حين صراعه وتجشم النفس صبرًا يفوق صبره، كل ذلك والمؤمن في حالة مرابطة جهادية عند ثغرته... لا يحيد عنها، ولا يغفل؛ حتى يحقق هدفه، وفوق ذلك يتقي الله فلا يحيد عن واجبه، ولا يغمط أحدًا حقه، ولا يتبجح بما قدّم»[١].

وقال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

ولا نريد الإطالة في استخلاص العبر والدروس من تجارب الشعب التركي بقيادة علمائه المخلصين، اكتفاءً بالتعريف بجهد الإمام سليمان حلمي -رحمه الله تعالى- الذي قرر «أن يقوم بمفرده بواجب الحفاظ على علوم الدين والقرآن والشريعة حذر اندثارها أمام هجمة الدولة العلمانية المتوحشة الكاسرة، واعتمد برنامجه الإحيائي على إحياء القرآن الكريم بنشر الكتاتيب ومدارس تعليم علوم الشريعة في القرى والمناطق البعيدة

---

(١) عبد الودود يوسف «تفسير المؤمنين» (ص: ٦١) - المؤسسة العلمية - دمشق - ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

عن مركز الدولة وخاصة في الأناضول سرًّا بعيدًا عن أعين الدولة ووشاتها ومخبريها، ثم نشر اللغة العربية بين الأتراك، وهي مفتاح فهم القرآن الكريم وعلوم الشريعة، وأخيرًا إحياء علوم التراث في العقيدة والإيمان وفي الفقه والعبادات، وذلك بتدريس أمهات الكتب في اللغة والفقه والحديث والتفسير والأصول.

وكان ينتقل بتلاميذه من مكان إلى مكان في سرية تامة»[١].

ومع ما لاقاه من التعذيب في السجون فإنه خرج منها أشد صلابة، ونجحت دعوته حتى وصل عدد المدارس إلى ثلاثة آلاف مدرسة اندرجت تحت اسم «اتحاد مدارس القرآن الكريم»، وكان يعارض المدرسين الذين اعتبروا التدريس وسيلة للكسب قائلًا: «التدريس ليس وسيلة خبز فهو تبليغ كتاب الله وسنة نبيه ﷺ للناس»[٢].

وقد وصفت المدارس القرآنية التي أسسها بأنها الوعاء الذي يصنع بداخله الجيل الإيماني الجديد، وقد اتصفت أيضًا -بما يدور

(١) د/ كمال السعيد حبيب «الدين والدولة في تركيا... صراع الإسلام والعلمانية» (ص:٤٦-٤٧).
(٢) المصدر السابق.

بداخلها من تعليم القرآن الكريم- بأنها تولّد حرارة الشعور بالوجد تجاه الإسلام وحب الله وحب رسوله ﷺ، وهي مثل حرارة أفران الصهر، التي يحرص أصحابها على عدم انطفاء نارها[١].

ويبدو أن حل الأحزاب السياسية ذات التوجهات غير الإسلامية كان ذرًا للرماد في العيون لإخفاء القصد الأساسي بحل ضرب السلامة الوطني «الإسلامي» لأنه ليس من قبيل الصدفة أن يحدث انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ بعد ستة أيام فقط من انعقاد مهرجان القدس الذي أقامه حزب السلامة بزعامة نجم الدين أربكان، (وكان المهرجان قد حمل شعار «تحرير القدس»، وشارك فيه حوالي مائة ألف شخص.. رافعين البيارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلماني، وداعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلًا منه)[٢].

ويعد نجم الدين أربكان هو مؤسس الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا، وقد أعلن في مؤتمر صحفي في ٢٦/ ٢/ ١٩٧٠ أن «أمتنا

---

(١) المصدر السابق باختصار (ص:٥٣).

(٢) د/ كمال السعيد حبيب «الدين والدولة في تركيا» (ص:١٥١).

هي أمة الإيمان والإسلام ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يخربوا هذه الأمة ويفسدوها...

وعلينا أن نعيد البلد إلى سيرتها الأولى، وأن نصل تاريخنا المجيد بحاضرنا المشرق»[١]، وتساءل عما إذا كانت الدولة تحكم بالشريعة أم لا، كذلك قام بافتتاح مدارس تعليم القرآن في القرى وطالب أن يكون الزواج شرعيًا وأن يكون يوم الجمعة عطلة رسمية وهاجم الماسونية واتهمها بأنها هي التي أسقطت السلطان عبد الحميد وأن أتاتورك كان عضوًا في المحفل الماسوني الذي تآمر على الدولة العثمانية[٢].

وكان أربكان بهذا الموقف على دراية واسعة بالمؤامرات التي حيكت حول الخلافة العثمانية بواسطة جماعة الماسونية وهي تضم اليهود وتجند غيرهم لخدمة أهدافهم، ومنها تحطيم الخلافة ليسهل عليهم إقامة الدولة اليهودية، واتخاذ القدس عاصمة لها، وقد ورد بـ«بروتوكولات حكماء صهيون» نصٌّ يعلن بلا مواربة ضرورة دخول القدس مرورًا من القسطنطينية!

---

(١) د/ كمال السعيد حبيب «الدين والدولة في تركيا» (ص:١٧٩).
(٢) المصدر السابق (ص:١٩٥-١٩٦).
وقد اتهم أربكان بأنه كان مرشحًا للخلافة.

ونرجح أن أربكان قد اطّلعَ على كتاب الشيخ مصطفى صبري الذي فضح فيه أتاتورك وأول من تنبه إلى حقيقته، في وقت خدعت الصحافة المسلمين بالدعايات الكاذبة أنه البطل الذي يعيد إلى الأذهان ذكري خالد بن الوليد ﷺ، ومن العجب أنه أُطلق على أتاتورك حينذاك اسم «خالد العرب»!.

وقد آن للأمة الإسلامية أن تعيد النظر في الزعامات التي تربت في سراديب الماسونية، وهي من صناعة المخابرات الأجنبية، إذ مكنتّ لقادة ورؤساء دول من قيادة شعوبها بوهم أنها تقودها إلى النصر، بينما كانت النتيجة المحزنة أنها قادتها إلى حتفها وسلمتها إلى أعدائها! وأقوى الأدلة على ذلك أن كافة الحركات الانقلابية العسكرية سارت على خُطَا أتاتورك.

وتفسير فشل التجربة الكمالية أنها كانت مضادة لحركة التاريخ الإسلامي، ومن سماته لمن يتبعه حرص الأمة على المحافظة على عقيدتها وشريعتها في كل المعارك التي خاضتها؛ لأنها بمثابة درعها الواقي فإذا تخلت عنه لحقتها الهزائم، كذلك جاءت العلمانية المفروضة على الشعب

التركي (بصورة فوقية دون وجود أي سند اجتماعي أو فلسفي أو أخلاقي أو سياسي، بعكس ما حدث في الغرب، حيث جاءت العلمانية بعد مخاض فكري وسياسي واجتماعي تطاول قرونًا وتبنتها قبل تبلورها حركات فلسفية واجتماعية وسياسية، انطلقت من رفض سلطة الكنيسة ومن تقديس «الذات والحرية»)[١].

ويبدو أن «المشروع التركي الجديد» بتوجهه الإسلامي يمضي قُدمًا في التنفيذ برعاية أحمد داود أوغلو الذي يُعدّ واحدًا من أشهر المنظرين الاستراتيجيين، لا في تركيا فحسب بل في العالم أيضًا.

وهذا المشروع «يشكل ظهيرًا وفرصة للمصالح العربية والإسلامية»[٢].

وكأنه خطوة على طريق الوحدة الإسلامية التي كانت متحققة في ظل الخلافة العثمانية، وأصبح دور ساستنا الترحيب بالمشروع التركي، والانضمام لتركيا للوقوف صفًا واحدًا في وجه أعداء الأمة الإسلامية.

---

(١) رضا هلال «السيف والهلال» (ص:٢٦١-٢٦٢).

(٢) محمد نور الدين مقال بعنوان «العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية» (ص:١٧٢) مجلة المستقبل العربي ديسمبر ٢٠١٠م العدد ٣٨٢.

الملاحق

أ - فكرة عامة عن كتـاب «النكير على منكري النعمـة من الدين والخلافة والأمـة» وقد نشرته مع مقدمة بعنوان:

« الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية »

ب- كتاب « **الرجل الصنم** ».

ج - الحوار بين الشيخ عبد العزيز البشري وأتاتورك.

فكرة عامة عن كتاب

« النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة »

يحدثنا الشيخ مصطفى صبري -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب عن مأساة إلغاء الخلافة العثمانية، وقد رأيت وضعه بين أيدي المؤرخين ومفسِّريه والدارسين للنظم السياسية الإسلامية والدعاة، ذلك أن موضوع الكتاب يعالج أكثر القضايا اتصالًا بمآسي المسلمين في العصر الحديث حيث انفرط عقد وحدتهم بإلغاء الخلافة التي ظلت جوهر النظام السياسي الإسلامي منذ وفاة النبي ﷺ.

والكتاب في مضمونه يعبر عن آراء الشيخ مصطفى صبري -آخر شيوخ الإسلام في عهد الخلافة العثمانية- وتمتزج آراؤه بتفاصيل تاريخية وسياسية وعسكرية وثقافية يصعب على القارئ الوقوف على حقيقتها وفهمها ما لم يعرف الخلفيات وراء هذه الأحداث.

لذلك رأيت ضرورة التعليق والشرح على بعض ما احتواه الكتاب من وقائع، والتعريف بالأسماء والجماعات السياسية المختفية وراء الأحداث التي صاحبها المؤلف عندما عايش المحنة من أولها إلى آخرها؛ فاضُطهد وشُرِّد هو وأهله ولاقى الأمرين من حكام تركيا الجدد اللادينيين ومن بعض الكتاب المصريين الذين أوسعوه سبًا وشتمًا واتهموه بأقذع التهم،

أقساها على نفسه تهمة الخيانة، بينما كان الشيخ هو المدافع بلسانه وقلمه عن الإسلام كعقيدة وشريعة، وكنظام سياسي متحقق في «الخلافة» معتبرًا ما فعله الكماليون بمثابة «هدم الدين من الداخل».

ونحن نقدر صعوبة أخرى أمام القارئ، نرجو الله تعالى أن يوفقنا لإزالتها، حيث إنه تلقى معلوماته التاريخية المعاصرة من دوائر المستشرقين وتلامذتهم الذين صوّروا الخلافة العثمانية بمظهر النظام الاستعماري البغيض مكتفين بسنواتها الأخيرة دون أمجادها الأولى حيث صدت هجمات الغرب العسكرية طوال ما يقرب من خمسة قرون!!.

وقد قصدتُ من شرح وتحليل الأحداث التي عاصرها الشيخ مصطفى صبري أن يقف القارئ على خفاياها وأسبابها ليتمكن من استيعاب آرائه عنها، فيصبح وكأنه يشاهد رواية محبوكة الأطراف بأشخاصها وحوادثها و«العقدة» الرئيسية فيها، ثم ختامها المأساوي الذي أرجو الله تعالى استخلاص العبرة الكبرى منه فيصبح درسًا مفيدًا يقنع المسلمين بأنه لابد لعلاج ما حدث -عاجلًا أو آجلًا- حتى يلتئم شملهم من جديد ويعودون إلى رباط الخلافة مرة أخرى، وهو مطلب ملح وضروري قد يصعب تحقيقه عاجلًا، ولكن يسهل بإذن الله تعالى تحقيقه آجلًا، على خطوات مدروسة، يتفق عليها قادتهم وزعماؤهم، ولتكن الخطوات الحثيثة بتوحيد نظام المعاملات الاقتصادية، أسوة

بالسوق الأوروبية المشتركة، ثم إيجاد التعاون العسكري، ويأتي بعد ذلك التلاحم الذي لابد منه؛ لأن نظام الخلافة هو «أيديولوجية الإسلام»[١].

ولنقف هنا لنتأمل ما حدث من تقهقرنا عن النظام المثالي الذي تحقق في عصر الخلافة الراشدة في القرون المفضلة الأولى، وظل يتحقق بصورة أو بأخرى مع الوهن والضعف والمساوئ -ولكن كان محققًا لوحدة المسلمين في أحلك العصور التاريخية، وظلت قلوب المسلمين متعلقة به محافظة عليه حتى أُرغمت بالقوة العسكرية على يد مصطفى كمال أتاتورك -ووراءه أوروبا والمخطط اليهودي الصليبي- عن التخلي عنه وأخذت تطبق النظم الأوروبية الشرقية والغربية، في وقت بدأت فيه أوروبا تطور نظمها إلى الأحسن فتهتدي إلى ضرورة الوحدة وتحاول اللحاق بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن هاتين الدولتين قد سبقاها بدورهما إلى تحقيق نظام «العالمية» حيث أذاب الروس الوطنيات والقوميات والشعوب في بوتقة «الشيوعية العالمية»، وبالمثل حققت الولايات المتحدة الأمريكية تكاثف الشعوب والجنسيات المختلفة التي هاجرت إلى العالم الجديد مندمجة في نظامها السياسي الموحد.

---

(١) ينظر مقال الدكتور فهمي الشناوي «الخلافة أيديولوجية الإسلام» مجلة «المختار الإسلامي» العدد (١٤-١٥) رمضان سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م (ص:١٥-٢٥).

ألا يحق لنا أن نتمسك بعالمية النظام الذي حققته «الخلافة» في الوقت الذي يتجه فيه العصر إلى الوحدة والعالمية؟ إننا لو حققنا ذلك لا نكون مقلدين بل نعبر عن «انتفاضة» صحية تعلو بنا وبواقعنا المتردي إلى مصاف الدول الكبرى لنؤكد الذاتية الأصلية لأمتنا من جديد، حيث حُرمت قسرًا من نظامها الذي وحدَّها طوال تاريخها.

وعندما نعرّف بالأشخاص الوارد ذكرهم في الكتاب، والوقائع التي اشتركوا فيها وأبرز الأحداث المصاحبة لها، عندئذ سيصبح بمقدورنا مشاركة المؤلف في أفكاره وعواطفه المتأججة بين الآلام والأحزان والفواجع، وبين السخرية والتهكم على نقادّه ومعارضيه الذي ظنوا به الظنون، ووجهوا إليه الاتهامات؛ لأنه وقف وحده يصرخ بها في وسعه لينبّه المسحورين بأتاتورك والمخدوعين فيه، منبهًا إياهم إلى عدائه للإسلام والمسلمين، وخداعه ومراوغاته ومكائده وعلاقاته الوثيقة بجمعيات الماسونية والخطط اليهودية والاستعمار الغربي، ممثلًا في انجلترا حينذاك.

وقد تثبتُّ من الروايات التاريخية التي سردها المؤلف بالرجوع إلى مصادر متعددة، فتبين لي صدق الشيخ وأمانته، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما وصف به مصطفى كمال بأنه شارب خمر ومراوغ وخائن لأمته وأصحابه ومعاونيه، فقد أيدت مصادر متعددة -سيأتي ذكرها ضمن تعليقاتي- أيدت كل ما قاله الشيخ عنه؛ بل ثبت بمضي الأيام

والسنين صحة ما توقعه الشيخ مصطفى صبري من كوارث أصابت تركيا والعالم الإسلامي بعد هذا المصاب الجلل. وها نحن نعايش هذه الكوارث التي تحيق بنا من كل جانب!!

ونجد ظاهرة أخرى تميز بها بمنهج الكتاب، إذ أشفع المتن بتعليقات بهامش الكتاب يشرح بإفاضة ما أورده بالمتن، ثم أتبع النص بتسجيل القرارات التي أصدرها مصطفى كمال بواسطة المجلس الوطني الذي صنعه واختار أعضاءه، وكانت هي بحذافيرها معبرة عن الخطوات التي توقعها المؤلف منذ فصل أتاتورك بين الخلافة والسلطة وهادن المسلمين وخدعهم حتى تم له الأمر في النهاية.

وسيطالع القارئ رواية مأساوية تزعجه، بأساليب الخداع والغدر والكذب التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك، وحيله اللا أخلاقية التي لم تسلم منها حتى زوجته وأقرب المقربين إليه من أصحابه وزملائه ومعاونيه الذين استخدمهم للوصول إلى أغراضه ثم لفظهم في النهاية، كما توضح حقائق تاريخية مذهلة بكل أبعادها لدارسي التاريخ المكتفين بروايات أعداء الإسلام، حيث ظلوا يشوهون تاريخ الخلافة الإسلامية ويمجدون «الغازي» أتاتورك، بينما يبرهن كتاب «النكير...» على أنه مجرد خائن لوطنه ولأمته، وعميل مخلص لمخططات شيطانية استهدفت ضرب الأمة

الإسلامية في وحدتها حتى تفتح أبواب الاستعمار الغربي والتبشير الصليبي والغزو الصهيوني!

ويسهم هذا الكتاب في إيقاظ الوعي التاريخي الإسلامي وتعريف الأجيال الجديدة بتاريخها الصحيح، فما الغرض من دراسة التاريخ إلا فهم الحاضر -لأنه ابن الماضي- والسير بخطوات سليمة نحو مستقبل أفضل بعد الدراسة الواعية واستخلاص العبر والاستفادة من الأخطاء والتعلم من دروس التاريخ الصحيح المدعّم بالوثائق.

ومحور الكتاب يدور حول إقناعنا بحتمية نظام الخلافة للأمة الإسلامية، إن أراد المسلمون العودة إلى الكرامة والسؤدد والنفوذ العالمي والمكانة الدولية المهابة من جديد.

وكانت «كارثة» إلغاء الخلافة -كما أثبتت الأيام- هي التمهيد الحقيقي لإنشاء إسرائيل وضياع القدس -مسرى رسول الله ﷺ وبها ثالث المساجد التي لا تُشد الرحال إلا إليها- دون مساجد الأرض جميعًا، وكأن الرسول ﷺ يرسم لنا الحدود الآمنة لدولة الإسلام التي ينبغي المحافظة عليها ليصبح المسلمون في مأمن من المخاطر، وإلا أصبح وجودهم في خطر كما هو الآن!!.

وبينما كان كتاب «النكير...» في المطبعة أصدرت حكومة مصطفى كمال قراراتها المعروفة بإلغاء الخلافة ونفي آل عثمان وإلغاء المحاكم

الشرعية والمدارس الدينية والأوقاف، ونشرت الجرائد التركية أن الحكومة التركية ترمي في حركتها الأخيرة إلى وداع الدين، فقال الشيخ تحت عنوان:

« قطعت جُهيزة قولَ كلٍّ خطيب »

ولو كان القراء المسلمون طالعوا كتابي هذا، وقبل صدور تلك القرارات من حكومة أنقرة؛ لاحتمال أن يجدوا لهجته خارجة عن حد الاعتدال، بل عن حد الحق، ويحملوا على المبالغة وشدة الخصومة على ما فيه من شدة «النكير» على الكماليين، فكان كتابي الذي صدر عن صميم قلب ملتهب ومكتئب، أبى الله إلا أن يقرن حججه الحاسمة بحجة اعتراف الخصم[١].

(١) من كتاب «النكير...» (ص:١٩٨).

فكرة عامة عن كتاب

« الرجل الصنم »

وهناك كتاب آخر لا يقل أهمية عن كتاب الشيخ مصطفى صبري -وهو من تأليف ضابط تركي سابق- سجل فيه تاريخ تركيا في عصر أتاتورك، وفضح فيه نواياه واغتيالاته لمعارضيه الذين كانوا من معاونيه بالأمس، وتناول بالشرح قضية فصل السلطنة عن الخلافة، وهي حيلة اتخذها أتاتورك لإلغاء الخلافة نفسها.

يقول المؤلف: «تأمل كيف أنه يبدأ من قضية السلطنة وكيف أن من الممكن فصلها عن الخلافة، أي كيف أن من الممكن إلغاء السلطنة مع المحافظة على الخلافة... مع أنه يبدأ هكذا إلا أن القصد الحقيقي هو إلغاء الخلافة، والخلافة فقط، ولما كان من المستحيل إلغاء الخلافة والمحافظة على السلطنة، فإن القصد متوجه إلى مقام الدين، وهذا هو قصده الوحيد، وذلك لجعله مساومة مع العالم الصليبي»[١].

---

(١) «الرجل الصنم -كمال أتاتورك-» أو كتاب عن حياة كمال أتاتورك بالتفصيل تأليف ضابط تركي سابق - ترجمة عبد الله عبد الرحمن (ص:٢٥٩) ط. مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

ثم يشرح بالتفصيل أسباب إصرار الغرب -ويمثله الإنجليز- على إلغاء الخلافة؛ لأنها كانت مصدر خطر عليهم، فيقول: «إن الغرب لم يكن يهمه إذا كانت السلطنة قد ألغيت أم لم تلغ... ولكن الذي يهم الغرب -أو بالأحرى يهم الإنجليز الذين كانوا يمثلون الغرب ويمثلون كل شيء- كان شيئًا آخر وإن كان مرتبطًا مع السلطنة.. هذا الشيء كان شيئًا حيويًا جدًّا بالنسبة لهم: الخلافة.

فالقضية الحيوية الأولى بالنسبة للإنجليز كانت تنحصر في هدم مقام الخلافة الإسلامية التي كان لها على الدوام تأثير روحي ومعنوي ملحوظ -بالرغم من الضعف الذي أصاب هذا التأثير من الناحية السياسية- على جميع المسلمين الذين كانوا يمثلون الأكثرية في مستعمرات الإمبراطورية الإنجليزية التي لم تكن الشمس تغيب عنها...

وكانت فرصة هذا الهدم والقدرة عليها قد انتقلت إلى يد مصطفى كمال»[1].

---

(١) المصدر السابق (ص:٢٦٣).

وكان سلوكه الشخصي مشينًا إلى أبعد حد، وهو الجانب الذي لم يشر إليه الشيخ مصطفى صبري لأنه عنايته كانت متجهة في المقام الأول لشرح الآثار المدمرة على الأمة الإسلامية بسبب هدم الخلافة العثمانية.

ولكن الضابط التركي تناول تفصيلًا علاقات أتاتورك بعشيقاته، وإدمانه شرب الخمر، فينقل عن مذكرات رضا نور -وكان وزير المعارف آنذاك- وصفه لسلوك أتاتورك بقوله: «في هذه الأثناء كان منغمسًا في الخمر والفحش بكل أنواعه وصوره... نعم إن الكثيرين يمرون بمرحلة النزق والجري وراء النساء...

ولكن هذه تكون في مرحلة من مراحل الشباب ثم يقفون ويرعوون... ولكن هذا لا يريد أن يقف أو يرعوي، ثم إنه كان يقترف الموبقات بكل مخجل»[(١)].

وفي موضع آخر من مذكراته يصفه بأنه كان يشرب باستمرار، وحتى الصباح حتى يسقط من السكر[(٢)].

---

(١) المصدر السابق (ص:١٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص:٢٠١).

الحوار بين الشيخ عبد العزيز البشري وأتاتورك

قال الشيخ عبد العزيز جاويش: «هبطت أنقرة ١٧/ ١٢/ ١٩٢٢ وبعد بضعة أيام ذهبت إلى المجلس الوطني لزيارة مصطفى كمال باشا وقد كنت عاهدت نفسي ألا أتكلم معه في أمر الخلافة لما اتصل بي من نيته تجاه البيت الشاهاني، ولم نكد نأخذ مجلسنا في حضرته حتى قال:

- ما رأيك يا فلان في أمر الخلافة وفصلها من سياسة الدولة؟

فاستبقته الجواب معتذرًا بأن في المجلس الوطني الكبير من العلماء وذوي الرأي ما يغنونه عن رأيي ولكنه أصر على ألا أبسط ما لدي، وعلمن من بعد أنه كان يريد من استماعي الوقوف على خطابه ذلك الأمر الخطير من المحاذير والأخطاء أو العلم بما جاء في الشريعة من أحكام الخلافة والخلفاء ولكن كان كل همه أن يسير عوزي ويعرف مجرى فكري ولذلك ألح في سؤالي.

أجبت: ليس في الإسلام خلافة بلا قوة كما أنه ليس في الإسلام خلافة مستبدة.

قال: إذن بم تفسر ما فعله عبد الحميد وغيره من الخلفاء وإلى ما تعزو

أصابوا الدولة من النكبات والآراء، أوليس أولئك الخلفاء هم الذين كانوا مصدر شقائنا وبلاءنا، أوليسوا هم الذين ساقونا إلى تلك الحرب الطاحنة وضاعفوا مصابنا بما أصدروا من فتوى الجهاد وأمثالها.

قلت: أن الخلفاء الذين أقاموا في السنوات الدستورية لم تطلق أيديهم في تدبير البلاد ولا كانوا مستبدين بأمرهم بل كانت تجري الأمور في المملكة لا يحيطون بها علمًا إذا كان هؤلاء الخلفاء في زمن الدستور شيء من الامتيازات القانونية فما ذلك إلا لكون الدستور جعلهم خلفاء على الأصول الرومانية لا خلفاء وفق الشريعة الإسلامية.

قال: كيف ذلك؟

قلت: إن الإسلام أنكر الفروق الطائفية وامتياز الطبقات والأفراد بعضها عن بعض في الأحكام والتكاليف الشرعية بل أقام سائر العوالم البشرية في مستوى من تكاليفه تتحاذى فيه الأقدام والرءوس فلا يمتاز في أحكام دين الإسلام رجل عن امرأة ولا أمير عن سوقه ولا فقير عن عزيز، بل كلهم خاضعون للقانون السماوي.

﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء:١٢٣].

وبذلك سوى الإسلام بين الرعاة والرعايا في سائر الأحكام والتكاليف وقضى بمجازاة من يعدون حدود الله بلا تفرقة ولا تفاوت فإذا أصاب أمير أو سلطان أو خليفة أي فرد بأذى كان عليه من الجزاء مثل ما على غيره من عامة الناس سواء كان ذلك الأذى عدوانًا على نفس أو جارحة أو عرض أو مال.

فليس في دين الإسلام فوق الشرائع والأحكام أمير ولا خلافة ولا سلطان ولكن تركيا التي قلدت أوربا اقتبست من القوانين الرومانية قاعدة أن الخلفاء فوق القانون والشرائع فأصبح الخلفاء بهذا خلفاء رومانيين لا خلفاء إسلاميين.

ولو عقل رجال النهضة الدستوري إذ ذاك أدركوا ذلك الفرق البعيد بين دين يقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ ويقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ ويقول: «كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته»، وبين شرائع قامت في أقوام كانت تعبد الملوك والأباطرة وتعتبرهم مصدر الاشتراك والحكم فرفعتهم إلى مستوى الإله الحق الذي هو وحده عليم ولا معقب لحكمه. أوجب دين الإسلام طاعة أولي الأمر ولكن

على شريطة ألا يأمروا بما يخالف أوامر الخالق الله، ثم أبان لنا أنه إذا وقع تنازع بين الراعي والرعية وجب أن يتحاكموا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فلم يبح لأحد منهم مهما بلغ سلطانه وصولته أن يحكم الناس بما تهواه نفسه وتستطيعه شهوته حتى لقد أجاز للناس الخروج على غير القلائل الذين لا يقفون عند حدود الله من السلاطين والأمراء مبيحًا لولي الأمر مقاتلتهم بل ومنعهم. ولقد قتلت طائفة من المسلمين اجتهادًا منهم الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ومنزلته في الدين وبلاؤه في نصرة الرسول ﷺ على ما تعلم.

كذلك ألزم الناس علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يقبل التحكيم عندما رفعت المصاحف على أسنة الرماح وطلب خصومه التحاكم إلى كتاب الله فلم يسعه وهو يعلم أن ذلك خدعة منهم دبروها لبلوغ حاجاتهم لم يسعه إلا أن ينزل على ما طلبوا من الرجوع إلى كتاب الله ليفصل فيما شجر بينهم، ولم يغنه أن كان خليفة رسول الله ﷺ وزوج ابنته وصاحب الحق في ذلك المقام.

فلما سمع ذلك هم بالوقوف إيذانًا بالانصراف فانصرف[1].

---

(١) أنور الجندي «معالم التاريخ الإسلامي من خلال ثلاثمائة وثيقة سياسية ظهرت خلال القرن الرابع عشر الهجري» (ص: ٢٨٠-٢٨١) توزيع دار الإصلاح بالقاهرة ١٩٨١م.

فهرس

